الأمم المتحدة S/PV.6298

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٩٨**
الأربعاء ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تاكاسو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لونغ تسو
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد ايسوزي – نغوندت
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-31332 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، إسرائيل، جمهورية إيران الإسلامية، بوتسوانا، باكستان، تونس، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، سري لانكا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كوبا، الكويت، ماليزيا، مصر، المغرب، النرويج، نيكاراغوا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2010/182، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الأربعاء ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة من سعادة السيد زاهر تانين، يطلب فيها دعوته، بصفته نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد زاهر تانين.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد تانين إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من سعادة السيد بيدرو سيرانو، يطلب فيها دعوته، بصفته رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة

بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بيدرو سيرانو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرانو إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس لإحاطة إعلامية يقدمها السيد لين باسكو. أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): منذ أن قدم الأمين العام إحاطة إعلامية إلى المجلس في ٢٤ آذار/مارس، تواصلت الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف لاستئناف المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية، بما في ذلك من خلال عقد اجتماع في أواخر آذار/مارس بين الرئيس أوباما ورئيس الوزراء نتنياهو. ولا تزال الحالة هشة على أرض الواقع وأدت أزمة للثقة بين الطرفين إلى منع استئناف المحادثات حتى الآن. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع الشركاء في المجموعة الرباعية على كفالة احترام الظروف التي مكنت من الاتفاق على إطلاق المحادثات غير المباشرة.

وحضر الأمين العام مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي عقد في ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس، وأحاط فيه الزعماء العرب علما باجتماع المجموعة الرباعية في موسكو وبزيارته إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. واجتمع الأمين العام مع عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، وناقش معه المجموعة الكاملة للمسائل ذات الاهتمام المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية. وفي خطابه أمام مؤتمر القمة، ناشد الأمين العام الزعماء العرب مواصلة دعم المشاركة الفلسطينية في محادثات بشأن هدف إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. وأكد الأمين العام على أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بعودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات واختبار التزامهما في ذلك الإطار.

وأدان مؤتمر القمة الإجراءات الإسرائيلية على أرض الواقع، وبخاصة في القدس الشرقية، واشترط لمواصلة دعم المشاركة الفلسطينية في المحادثات غير المباشرة إحراز نتائج في جهود الولايات المتحدة الرامية إلى تهيئة الظروف المفضية إلى إنجاح المفاوضات. وأعاد الزعماء العرب، في بيانهم الختامي، التأكيد على تأييدهم لمبادرة السلام العربية وتبرعوا بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لدعم السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية.

كما أجرى الأمين العام مناقشات مع الرئيس الفلسطيني عباس على هامش مؤتمر قمة جامعة الدول العربية. وأكد الأمين العام للرئيس على دعمه بالذات ودعم المجموعة الرباعية للمفاوضات بشأن جميع المسائل الأساسية.

وإذ أتناول الحالة على أرض الواقع، فإن الانضباط الجزئي الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية بشأن بناء المستوطنات في الضفة الغربية ما زال قائما، وكما ذكر في السابق، أدى إلى تخفيض في أنشطة البناء بالرغم من وقوع بعض الانتهاكات. وبالرغم من أن هذه التطورات تلقى الترحاب، فإن هذه السياسات تقصر عن التزام إسرائيل بموجب خريطة الطريق بالتجميد الكامل لبناء المستوطنات وتستبعد وقف النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية. وأكد الأمين العام مجددا على أن كل النشاط الاستيطاني غير قانوني ويجب وقفه. وناشدنا توسيع الانضباط إلى تجميد شامل لكل النشاط الاستيطاني.

ومن جراء نقل المستوطنين الإسرائيليين إلى حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، وقع المزيد من حوادث

العنف بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين. ونلاحظ أنه لم تنفذ عمليات هدم للمنازل في القدس الشرقية من كانون الثاني/يناير هذا العام. ونأمل أن يستمر هذا التطور الإيجابي.

وفي الضفة الغربية، وقعت اشتباكات يومية تقريبا بين المستوطنين والفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلا عن حوادث حصب المركبات الإسرائيلية بالحجارة. وأسفرت هذه الحوادث عن إصابة أربعة فلسطينيين؛ وأصيب فلسطينيان آخران وقتل شاب فلسطيني في ثلاثة حوادث دهس للفلسطينيين بمركبات يقودها مستوطنون. وبحجة دواع أمنية، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية ٥٨ عملية توغل في مدن وقرى الضفة الغربية، وتم اعتقال ١١٢ فلسطينيا. وأصيب واحد وأربعون فلسطينيا وجرح سبعة إسرائيليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٧ نيسان/أبريل، نفذ السجناء الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية ومراكز الاحتجاز أول إضراب عن الطعام في سلسلة من الإضرابات المنسقة احتجاجا على ظروف الاحتجاز.

وفي القدس، تم تقييد وصول المسيحيين الفلسطينيين إلى احتفالات عيد الفصح بسبب إغلاق غير عادي لنقاط التفتيش بين الضفة الغربية والقدس الشرقية، واستمر الإغلاق من ٢٥ آذار/مارس إلى ٦ نيسان/أبريل. وفي ٢٨ آذار/مارس، أدت مظاهرة للمسيحيين في بيت لحم احتجاجا على القيود المفروضة على الوصول إلى اعتقال ١١ فلسطينيا، بمن فيهم عباس زكي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح. كما كان هناك حالات لتقييد إمكانية وصول المصلين المسلمين إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل. واستمرت المظاهرات ضد مسار الحاجز، وبخاصة حيث يتم تشييده داخل الضفة الغربية، في مخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية. وشارك عدد متزايد من كبار المسؤولين الفلسطينيين في الدعوة إلى تنظيم مظاهرة شعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ونلاحظ مع شعور بالقلق أن أحد الشوارع في قضاء رام الله سمي على أحد أعضاء المليشيات الفلسطينية المسؤول عن قتل عدد من المدنيين الإسرائيليين. ونود أن نذكر جميع المعنيين بأن على السلطة الفلسطينية، بموجب خريطة الطريق، أن توقف التحريض.

ولا تزال السلطة الفلسطينية تبذل الجهود للوفاء بالتزاماتها بحفظ القانون والنظام وبمكافحة الإرهاب في المناطق الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية في الضفة الغربية. وكان هناك تعاون أمني مستمر مع إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي تطور مثير للقلق، أصبح نافذا بالأمس، ١٣ نيسان/أبريل، أمر عسكري إسرائيلي يمنح القائد العسكري سلطة طرد فئة واسعة من الأشخاص الذين ترى السلطات الإسرائيلية أنهم من سكان الضفة الغربية. ويمكن أن يترتب على هذا الأمر تمكين السلطات الإسرائيلية من طرد هؤلاء الأشخاص وأدى ذلك إلى رد فعل فلسطيني وعربي قوي. وأثار المنسق الخاص روبرت سيري المسألة مع السلطات الإسرائيلية، ولا يزال مكتبه يرصد هذا التطور بصورة وثيقة.

وستكون الانتخابات المحلية الفلسطينية المقرر إجراؤها في ١٧ تموز/يوليه عنصرا ديمقراطيا هاما لخطة بناء الدولة. والآن استكملت لجنة الانتخابات المركزية تسجيل أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ ناخب جديد في الضفة الغربية. ومن المقرر القيام تسمية المرشحين في الفترة من ١ إلى ١٠ حزيران/يونيه، وستجرى الحملات الانتخابية في الفترة بين ٣ و ١٥ تموز/يوليه. ولم تسمح حركة حماس بإجراء تسجيل الناخبين ودعت إلى مقاطعة الاقتراع. ونحن نكرر دعوتنا حماس إلى السماح لأبناء غزة بممارسة حقهم في

المشاركة في الانتخابات. ونناشد الأطراف كفالة أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

وإذ أتناول الخطة الفلسطينية الهامة لبناء الدولة والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتلك الجهود، فإن لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين اجتمعت في مدريد على مستوى كبار المسؤولين في ١٣ نيسان/أبريل. وقد ترأس الاجتماع وزير خارجية النرويج ستور واستضافه وزير خارجية إسبانيا موراتينوس كويوبي. كما انضم إلى اللجنة ممثل المجموعة الرباعية بلير، وممثل الأمم المتحدة المنسق الخاص سيري. وناقشت اللجنة التدابير اللازمة لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية وبناء قدراتها في إطار خطة بناء الدولة الرامية إلى تحقيق هدف رئيس الوزراء فياض المتمثل في التأهب لإنشاء الدولة في عام ٢٠١١.

وأعادت اللجنة تأكيد دعمها لخطة السلطة الفلسطينية لبناء الدولة. وخلال الاجتماع، قال رئيس الوزراء فياض إن السلطة الفلسطينية تقترب من النهاية لدى تنفيذ برنامجها وأعرب عن اقتناعه بإمكانية تنفيذ المهام المتبقية من البرنامج على مدى الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١.

وتحتاج السلطة الفلسطينية إلى نحو ١٠٠ مليون دولار في الشهر من التمويل الخارجي لنفقات الميزانية المتكررة، غير أن المبلغ الذي حول إليها منذ كانون الثاني/يناير لم يتجاوز نحو ١٧٤ مليون دولار. ويمكن للعجز في ميزانية السلطة الفلسطينية أن يقوض خطتها للإصلاح وبناء الدولة. ونشجع الدول الأعضاء على تقديم ما تعهدت به من أموال، حيثما أمكن ذلك من خلال الدعم المباشر للسلطة الفلسطينية. ونحيط علما على نحو إيجابي بطلب السلطة الفلسطينية دعما للميزانية مقداره ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٠، مما يشكل انخفاضا من ١,٣٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ و ١,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، ويجسد بالتالي تقليل الاعتماد على المجتمع الدولي.

ويتوقع مشروع ميزانية عام ٢٠١٠ نفقات تصل إلى ٣,٩ بليون دولار سيخصص نصفها لغزة. ومما يدل على الإصلاحات الإيجابية التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، أفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. قد ازداد بنحو ٦,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقابل عام ٢٠٠٨. غير أنه من المثير للقلق أن هذا الرقم يرجع إلى النمو الذي تحقق في الضفة الغربية، بينما لا يزال اقتصاد غزة يعاني من الركود. وتقوم الأمم المتحدة بمواءمة برامجها دعما لخطة بناء الدولة وتنوي تركيز جهودها على المناطق الهامة، بما في ذلك المنطقة جيم والقدس الشرقية وغزة.

وأود أن أنتقل الآن إلى التقدم الذي يتم إحرازه الآن بشأن دخول المواد لإنجاز العديد من المشاريع التي وافقت عليها الأمم المتحدة منذ الزيارة التي قام بها الأمين العام إلى غزة في ٢١ آذار/مارس. ونتيجة لموافقة إسرائيل على دخول الإسمنت ومواد البناء، انطلق العمل في مشروع محطة لضخ مياه المجاري في تل السلطان، بينما يُتوقَّع البدء قريبا في العمل بشأن المشاريع الأخرى التي تمت الموافقة عليها، بما في ذلك مشروع بناء ١٥١ وحدة سكنية في خان يونس. وتمت الموافقة على الاستيراد التجاري للخشب والألمنيوم وسيُسمح بدخولهما في هذا الأسبوع. كما اتخذت إسرائيل تدابير إيجابية أخرى، مثل مواصلة صادرات زهور الزينة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وزيادة حجم ونوع السلع التي تدخل القطاع، بما في ذلك الملابس والأحذية والمزيد من واردات الزجاج. غير أن دخول المواد لا يزال دون المستوى المطلوب لتلبية الاحتياجات الهائلة في مجالي التعمير والتنمية.

إن مشاريع الأمم المتحدة التي تمت الموافقة عليها في مجالات الإسكان والمياه والصرف الصحي بداية متواضعة لما ينبغي القيام به في غزة. فأكثر من نصف السكان دون ١٨ سنة، ومستقبلهم هو ما ينبغي أن يكون شغلنا الشاغل. وينبغي بناء المزيد من المدارس في غزة لكفالة حصول الأطفال الفلسطينيين على تعليم يُوسع آفاقهم ويُعدهم لمستقبل أفضل. ونوعية الرعاية الصحية متردية أيضا، ويعزى ذلك جزئيا إلى النقص في مواد البناء والمعدات والإمدادات اللازمة للمرافق الصحية. وفي جميع هذه المجالات الحاسمة، ستواصل الأمم المتحدة بذل قصارى جهدها لتسريع دخول المواد المطلوبة وتوسيع نطاق الأنشطة في غزة لتلبية هذه الاحتياجات. وللتمكن من تحقيق هذه الأهداف وتنفيذ مشاريع الأمم المتحدة في غزة والضفة الغربية، اتفقت الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية على إنشاء صندوق استئماني في الوقت المناسب. وأود أن أشجع جميع المانحين على دعم عمل الأمم المتحدة من خلال تلك الآلية.

وعلاوة على دخول المواد إلى غزة، هناك عناصر أخرى من قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) لم تُنفذ بعد ولا تزال تسهم في عدم الاستقرار في القطاع. وعلى نحو خاص، فإن دعوات القرار إلى التزام الطرفين بوقف دائم ومستدام لإطلاق النار وتحقيق المصالحة فيما بين الفضائل الفلسطينية لم يتم الاستجابة لها بعد. وما لم تُبذل جهود متجددة وحازمة لتنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بجميع جوانبه، لا يمكن معالجة الحالة في غزة على نحو كامل. ولا بد من اتباع نهج شامل واستراتيجي على نحو أكبر بشأن غزة.

ومما يثير بالغ القلق تجدد اضطراب الحالة الأمنية في غزة. ففي ٢٦ آذار/مارس، أدت مواجهة قرب خان يونس إلى مصرع جنديين إسرائيليين وثلاثة مقاتلين فلسطينيين. وأعلن الجناح العسكري لحماس، كتيبة شهداء الأقصى وجماعة تسمى بطالبان فلسطين، مسؤوليتهما عن هذا العمل. وفي حادث آخر في ١٣ نيسان/أبريل، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية مقاتلين فلسطينيين ينتميان للجهاد الإسلامي، قيل إنهما كانا يحاولان زرع أجهزة تفجيرية مرتجلة قرب الحدود بين غزة وإسرائيل.

وخلال هذه الفترة، أُطلق ما مجموعه ٣٥ صاروخا وقذيفة هاون من غزة، ووصلت ١٦ منها إلى جنوب إسرائيل، ولم تسجل أي خسائر أو إصابات. وقتل مدني فلسطيني وأصيب ١٥ آخر خلال ١٤ غارة و ٦ هجمات جوية نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية. وتفيد التقارير بأن حماس تحاول منع اندلاع المزيد من أعمال العنف، واتفقت الفصائل الرئيسية في غزة مع حماس على المحافظة على الهدوء. غير أن الصواريخ ما زالت تطلق من القطاع. ونحن ندين إطلاق الصواريخ وندعو إلى احترام الهدوء ودعم القانون الإنساني الدولي.

وتواصل مصر جهودها لمكافحة التهريب، وقد كشفت مخبأ كبيرا للقذائف في شمال سيناء، قيل إنها كانت في طريقها إلى قطاع غزة. ولا يزال تهريب جميع السلع، بما في ذلك الأسلحة، مستمرا عبر الأنفاق إلى غزة، وقتل فلسطيني وأصيب ستة في حوادث انهيار الأنفاق خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. ومن الحيوي فتح جميع المعابر المشروعة أمام الواردات والصادرات، على النحو المتوخى في اتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولم يُحرز أي تقدم في جهود تأمين الإفراج عن العريف شاليت مقابل إطلاق سراح سجناء فلسطينيين.

وشدد مؤتمر قمة جامعة الدول العربية على أهمية تحقيق الوحدة الفلسطينية، غير أنه لم يحرز أي تقدم إضافي في إبرام اتفاق استنادا إلى الاقتراح المصري. ونكرر دعوة

المجموعة الرباعية إلى تعزيز الوحدة الفلسطينية على أساس التزامات منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية الشرعية.

وفي ٢٩ آذار/مارس، استولت حماس على الأرصدة المصرفية لجمعية خيرية في غزة. وهذه التدابير تعرض للخطر القطاع المصرفي برمته وتزيد الحالة الإنسانية سوءا. وهناك أيضا تقارير عن ازدياد انتهاكات حقوق الإنسان. ويساورنا القلق حيال تصريحات لقيادات سلطة حماس تشير إلى عزمها على إعدام الأسرى.

وخلال مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، عقد الأمين العام اجتماعا ثنائيا مع الرئيس السوري الأسد لمناقشة مجموعة من المسائل الإقليمية. ولا تزال الأمم المتحدة تدعم جميع الجهود لإحياء المسار الإسرائيلي – السوري والتوصل إلى حل أوسع نطاقا للصراع العربي الإسرائيلي، على النحو المتوخى في قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية. وفي الجولان السوري المحتل، استمر النشاط الاستيطاني، بما في ذلك الموافقة على بناء ١٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة نمرود. غير أن الحالة هناك ظلت هادئة.

وفي لبنان، في ٩ آذار/مارس، أعاد الرئيس سليمان عقد لجنة الحوار الوطني لأول مرة منذ الانتخابات البرلمانية التي أجريت في حزيران/يونيه الماضي. ويتألف الحوار الوطني في تشكيلته الجديدة الآن من ٢٠ مشاركا. وقد اتفق المشاركون على عقد الاجتماع القادم للجنة الحوار الوطني في ١٥ نيسان/أبريل.

وفي ٣٠ آذار/مارس، أعلن وزير الداخلية زياد بارود أن الانتخابات البلدية ستجرى وفقا للجدول الزمني المحدد في أيام الأحد الأربعة، على الترتيب، في شهر أيار/مايو. وفي غضون ذلك، يواصل البرلمان نظره في مشروع قانون الانتخابات البلدية الذي تقدمت به الحكومة.

وعلى الصعيد الأمني، وقعت بضعة حوادث لا رابط بينها في أنحاء متفرقة من البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان أبرزها تبادل لإطلاق النار وقع بين عناصر مسلحة تنتمي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة في ٨ نيسان/أبريل في معسكر تابع للجبهة في منطقة قوسايا بالقرب من الحدود مع سوريا، ما أسفر عن مقتل شخص واحد وجرح اثنين على الأقل. وجرى لاحقا تسليم أربعة أفراد للقوات المسلحة اللبنانية.

ما زال دعم المجتمع الدولي المستمر لإعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين أولوية. وثمة حاجة إلى تمويل إضافي بصورة عاجلة إذا كنا نرغب في استمرار التقدم الذي أحرز حتى الآن في إعادة إعمار المخيم.

استمرت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة بصفة عامة خلال الفترة قيد الاستعراض. واستمرت انتهاكات المجال الجوي اللبناني بصورة شبه يومية، وذلك أساسا باستخدام طائرات صغيرة بلا طيار، لكن طائرات مقاتلة شاركت في هذه الانتهاكات من حين لآخر.

يصدر تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في الأسبوع المقبل.

وقد أوضح الأمين العام التزام الأمم المتحدة بهدف تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط. وكما شرح الأمين العام للمجلس في الشهر الماضي، فإنه لتحقيق ذلك، لا بديل عن استئناف المفاوضات بصورة عاجلة بشأن جميع المسائل الجوهرية المتعلقة بالحل القائم على وجود دولتين. ويجب تمكين ذلك بتطورات إيجابية في الميدان. والسلام بأيدي الطرفين أنفسهما، لكن لا بد أن يواصل المجتمع الدولي القيام بدور حاسم.

إن الحالة حرجة. وليس بوسعنا أن نضيع هذه الفرصة للتوصل إلى اتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ ويسفر عن قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية لديها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين وفقا لقرارات مجلس الأمن والاتفاقات السابقة وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باسكو على الإحاطة الإعلامية الشاملة جدا التي قدمها في هذا الصباح.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أُذكر جميع المتكلمين بأن يقتصروا في بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم النصوص الكاملة لبياناتها مطبوعة وأن تدلي بنص مختصر في هذه القاعة.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أتقدم بالتهنئة الحارة لكم ولبلدكم الصديق اليابان على رئاستكم لمجلس الأمن. كما نعرب عن تقديرنا للبلد الصديق، غابون، على إدارته الماهرة لأعمال المجلس في شهر آذار/مارس. وأعرب عن تقديرنا كذلك لوكيل الأمين العام لين باسكو على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم.

وأود أيضا أن أعرب عن تعازي وفد بلدي للصين حكومة وشعبا في ضحايا الزلزال الذي وقع اليوم.

منذ المناقشة المفتوحة للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير، فإنه من دواعي الأسف أن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تدهور بسبب استمرار أعمال العدوان والاستعمار والاستفزاز والتحريض التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وأرضه. ولم تلق الجهود الدولية والإقليمية لإحياء عملية السلام واستمرار القيادة الفلسطينية مد يدها للسلام من إسرائيل سوى التعنت والتحدي. فإسرائيل، حتى هذه اللحظة، تواصل سياساتها غير القانونية وتقويض جهود السلام وإذكاء التوتر على أرض الواقع وإثارة الحساسيات الدينية في جميع أنحاء المنطقة وخارجها.

وخلال الفترة القصيرة فحسب منذ تلك المناقشة، قمنا بإرسال ١٢ رسالة إلى المجلس ولفتنا الانتباه إلى سلسلة الأعمال غير القانونية التي لا تزال السلطة القائمة بالاحتلال ترتكبها، وما يترتب على ذلك من تأثير سلبي على أرض الواقع، بما فيها ما يلي: استمرار إسرائيل في أنشطتها الاستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية وحولها، بما في ذلك وضع خطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة؛ ومواصلة مصادرة الممتلكات الفلسطينية وهدم المنازل ونقل المستوطنين، بما في ذلك في شعفاط والبستان والعباسية والشيخ جراح من أحياء القدس الشرقية واستمرار أعمال الإرهاب الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم؛ واستهداف نشطاء السلام الفلسطينيين والدوليين والمتظاهرين بشكل سلمي، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة والعشوائية؛ والإعلان الإسرائيلي الاستفزازي عن وضع المواقع التاريخية والدينية في مدينتي الخليل وبيت لحم في الأرض الفلسطينية المحتلة في قائمة ما يسمى التراث الوطني الإسرائيلي؛ واقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي للحرم الشريف واستهداف المصلين المسلمين الفلسطينيين وتقييد الوصول إلى الأماكن المقدسة في المدينة القديمة؛ وإطلاق التصريحات الاستفزازية والتحريضية من قبل المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم رئيس الوزراء نتانياهو، وخاصة بشأن القدس الشرقية؛ واستمرار

الاجتياحات العسكرية العنيفة التي تقوم بها قوات الاحتلال وقتل المدنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي زادت من حدة التوتر وتسببت في اضطرابات واسعة النطاق؛ واستمرار الآثار المنهكة للحصار الإسرائيلي غير القانوني المفروض على غزة على الأوضاع الإنسانية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني وكرامته؛ واعتقال واحتجاز مسؤولين فلسطينيين وقادة للطائفة المسيحية شاركوا في احتجاج غير عنيف على القيود المفروضة على المصلين خلال عطلة عيد الفصح وغيرها من الممارسات الإسرائيلية القمعية؛ وإغلاق الضفة الغربية والإعاقة المستمرة لحرية التنقل؛ وتدنيس مقبرة مأمن الله في القدس؛ والأوامر الإسرائيلية الأخيرة التي تهدد بترحيل الآلاف، ويجب أن أضيف، عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين.

هذا مجرد تلخيص للوضع العصيب للغاية الذي يواجهه الشعب الفلسطيني وقيادته في الوقت الحاضر. وهو وضع يتسم بتصعيد صارخ لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية وانتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. كل هذا متزامن، ويبدو أنه ليس من قبيل الصدفة، مع تكثيف الجهود الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل مشاركة فعالة من جانب أعضاء المجموعة الرباعية الآخرين – الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة – وجهود جامعة الدول العربية، بهدف إيجاد حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس تحقيق الحل القائم على وجود دولتين من أجل السلام. هذه الجهود الجماعية يتم تقويضها باستمرار نتيجة الأعمال غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال، التي ترتكبها بشكل متعمد وفي تناقض تام مع هدف التوصل إلى تسوية سلمية على أساس حل الدولتين.

والنمط واضح. وهو نمط تواصل إسرائيل في إطاره العمل على تخريب مبادرات السلام والتسبب في المزيد من المعاناة للشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلالها مع إفلات صارخ من العقاب. فمن الواضح أن إسرائيل عازمة، قولا وفعلا، على انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة وفرض وقائع على الأرض، تغير وبصورة غير قانونية وبشكل مصطنع ولصالحها التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية وحولها، وهي وقائع على الأرض تضر بجميع جوانب الحياة الفلسطينية وتفرض القهر والمعاناة المستمرة على السكان المدنيين، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.

كل هذه السياسات غير القانونية التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال تدعو إلى التشكيك في مصداقيتها كشريك للسلام وفي التزامها بالحل القائم على دولتين وفي وضعها كعضو في هذه المنظمة الموقرة التي تدين لها بوجودها. وبدلا من التجاوب مع الدعوات إلى احترام القانون الدولي والتزاماتها بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، تواصل إسرائيل انتهاكاتها الجسيمة وتحديها للمجتمع الدولي. وبدلا من الرد بالمثل على الجهود والمبادرات من أجل السلام والالتزام الصريح بالحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ من قبل القيادة الفلسطينية، بدءا من إعلان الاستقلال الفلسطيني منذ أكثر من ٢٠ عاما، إلى التزامات مدريد وأوسلو وطابا وشرم الشيخ وأنابوليس، وإلى مبادرة السلام العربية منذ أكثر من ٨ سنوات، وإلى خريطة الطريق للمجموعة الرباعية وبياناتها وإلى الجهود الدبلوماسية للولايات المتحدة وجميع الدول المعنية الأخرى، لا تواصل إسرائيل سوى الكلام عن السعي لتحقيق السلام، بينما تدمر بأفعالها في الواقع أي فرصة لتحقيق السلام.

في هذا الصدد، وبعد تجميد طويل لعملية السلام، وعلى الرغم من التحفظات الشديدة بسبب سياسات إسرائيل غير القانونية المستمرة، ولا سيما الأنشطة

الاستيطانية، وافقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على المحادثات غير المباشرة بوساطة أمريكية. ومع ذلك، في غضون أيام من هذا الإعلان، أعلنت الحكومة الإسرائيلية الموافقة على بناء ١ ٦٠٠ وحدة جديدة في القدس الشرقية المحتلة وسبق هذا الإعلان الموافقة على بناء ١١٢ وحدة استيطانية في بيت لحم. وعلى الرغم من الإدانة الدولية الواسعة، تم الكشف عقب ذلك عن خطط لبناء ٢٠ وحدة استيطانية غير قانونية أخرى بالقرب من فندق شبرد في القدس الشرقية. إن هذا الازدراء الصارخ للقانون وللمطالبات الدولية بتجميد الاستيطان لا يمكن أن يؤدي إلا إلى استنتاج مفاده أن الحكومة الإسرائيلية الحالية ليست مهتمة بترع فتيل التوتر المتزايد وهي في الواقع مصممة على عرقلة جهود السلام.

وعلاوة على ذلك، أعلنت إسرائيل مؤخرا قريتي بلعين ونعلين في الضفة الغربية منطقتين عسكريتين مغلقتين لمدة ستة أشهر. وكانت هاتان القريتان قد شهدتا مظاهرات سلمية أسبوعية ضد الجدار والمستوطنات وقد ردت قوات الاحتلال مرارا وتكرارا على تلك الاحتجاجات السلمية باستخدام القوة واعتقال نشطاء السلام الفلسطينيين، إضافة إلى الآلاف من الفلسطينيين المحتجزين بصورة غير قانونية في السجون الإسرائيلية، فضلا عن اعتقال النشطاء الدوليين، بهدف واضح هو سحق أي محاولات للتظاهر السلمي وغير العنيف وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الإنسانية والسياسية في حرية التعبير والاحتجاج ضد سياسات الاحتلال.

وعلاوة على ذلك، فإن الغارات الإسرائيلية الأخيرة في الضفة الغربية هي محاولة أخرى تدل على نوايا سيئة لتقويض السلطة الفلسطينية وجهودها الأمنية الجادة في المدن والبلدات والقرى الفلسطينية الخاضعة لسيطرتها، التي تم الاعتراف بها من جانب المجتمع الدولي. وقد تم الكشف مؤخرا عن أوامر عسكرية إسرائيلية جديدة تسعى السلطة القائمة بالاحتلال بموجبها لتنفيذ حملتها للتطهير العرقي والتهديد بإبعاد عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الضفة الغربية، وخاصة من القدس الشرقية، في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة وقانون حقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في الوقت نفسه، تواصل إسرائيل حصارها غير القانوني لقطاع غزة. وقد سجل يوم ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠ اليوم الألف لهذا الحصار الذي عانى في ظله أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني، حوالي ٧٠ في المائة منهم من اللاجئين وأكثر من ٥٠ في المائة منهم من الأطفال، من الآثار القاسية بسبب الإغلاق المحكم للحدود والعزلة التامة عن بقية الأرض الفلسطينية والعالم الخارجي. ولا يمكن تقدير حجم المعاناة الإنسانية والنفسية واليأس والتدهور في التنمية التي تم فرضها عمدا نتيجة سياسة العقاب الجماعي الإسرائيلية الإجرامية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة. وهنا، نود أن نشكر الأمين العام على زيارته الأخيرة لغزة ودعواته المتكررة، إلى جانب عدد لا يحصى من دعوات زعماء آخرين في العالم، إلى إسرائيل لإنهاء الحصار للسماح لإعادة إعمار غزة وتضميد جراح سكانها. إن إعلاء شأن سيادة القانون واحترام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وضميرنا الجماعي يتطلب معالجة فورية لهذا الوضع الجائر واللاإنساني.

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من الانتهاكات الصارخة، أكدت القيادة الفلسطينية وبشكل مستمر ومسؤول التزاماتها بالسلام قولا وفعلا. وهو أيضا ما فعلته الدول العربية باستمرار بناءً على تفهمها لضرورة إيجاد حل شامل لهذا الصراع لتحقيق السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما تجسد ذلك بموافقة اللجنة الوزارية العربية للمتابعة على إعطاء فرصة للمحادثات غير المباشرة، وعدم وجود اعتراضات في مؤتمر القمة العربية في ليبيا رغم

التردد الشديد بسبب تحدي إسرائيل المستمر. ومع ذلك، جعلت إسرائيل من المستحيل على الفلسطينيين الدخول في هذه المحادثات بسبب استمرار تشبثها بموقفها وإعلانها نواياها الاستيطانية غير القانونية، وخاصة في القدس الشرقية. وبحسب فهمنا، فإن الإدارة الأمريكية طلبت توضيحات من الحكومة الإسرائيلية في هذا الصدد، ولكن حتى هذه اللحظة يبدو أن هذه التوضيحات لم يتم استلامها بعد.

على الرغم من أننا قد أكدنا موقفنا مرارا وتكرارا، نؤكد مجددا اليوم أنه لا يمكننا المضي قدما في المفاوضات، بما في ذلك المحادثات غير المباشرة، ما دامت إسرائيل تواصل انتهاك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومواقف المجموعة الرباعية فيما يتعلق بالمستوطنات. يجب أن تتوقف فورا الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما في ذلك ما يسمى ”النمو الطبيعي“، وجميع المحاولات غير القانونية الأخرى التي تقوم بها إسرائيل لتغيير طابع ومركز والتكوين الديموغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لإتاحة المجال لاستئناف عملية سلام ذات مصداقية وذات مغزى.

إن ما شهدناه في الأشهر القليلة الماضية هو إعادة تأكيد لظاهرة إفلات إسرائيل الكامل من العقاب. وهي مستمرة في خداعها المتكرر وذرائعها الواهية وإعلاناتها المتغطرسة، وترفض الاعتراف بأنه لا يمكنها الموائمة بين أجندتها التوسعية واضطهادها لشعب آخر وبين أبسط مبادئ القانون الدولي التي تحكم النظام الدولي. وأنه لا يمكنها التوفيق بين سلوكها الإجرامي والمناخ الدولي المتغير الذي يطالب الآن بعبارات واضحة جدا وقف انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة التي صعّدت هذا الصراع وأجهضت جميع الجهود لإيجاد حل له وقوّضت الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي. لقد حان الوقت للمجتمع الدولي لأن يعمل بحزم، مسترشدا بقواعد ومبادئ القانون الدولي والعدالة لكي يضع حدا نهائيا للاحتلال الإسرائيلي ويمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حريته وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير في دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والتوصل إلى حل عادل لمأساة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، مع العلم التام بحتمية هاتين المسألتين لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل.

ويجب على مجلس الأمن، على وجه الخصوص، أن يضطلع بدوره، وهو دور يُهمش بشكل خطير في هذا الصراع، وأن يتخذ تدابير عملية لإجبار إسرائيل على الوقف الفوري لجميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بشكل نهائي بالسعي نحو السلام. وعلاوة على ذلك، فإنه من الضروري بالنسبة لمجلس الأمن، في الوقت المناسب، اتخاذ قرار لصياغة معالم الحل لهذا الصراع – وهو حل لا يحتاج لاختراعه من جديد، لكنه يستند إلى مبادئ واضحة على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق ومؤخرا استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والموقف الثابت الذي أكدته المجموعة الرباعية في بيانها في موسكو في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠ بما في ذلك، من جملة أمور، هدف تحقيق تسوية سلمية في غضون ٢٤ شهرا.

هناك إجماع دولي واضح بهذا الشأن ويجب علينا مواصلة هذه المسيرة دون تأخير. ولا يمكننا السماح لإسرائيل أن تواصل العمل فوق القانون، متحدية الدعوات من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أقرب حلفائها، لوضع حد لانتهاكاتها والسماح لها بأن تسخر من حيوية وأهمية التوصل

إلى سلام عادل ودائم وشامل في منطقتنا ومن المجتمع الدولي ككل. لقد وضعتنا إسرائيل في هذه الحالة في كثير من الأحيان من قبل وشهدنا العواقب الوخيمة لذلك. لهذا السبب، فإنه يجب على المجتمع الدولي ألاّ يحكم بعد الآن على ما تقوله إسرائيل، وإنما على الأعمال التي تقوم بها، وتحميلها المسؤولية الكاملة عن إهدار الفرصة المتاحة أمامنا لتحقيق السلام، بشكل نهائي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المراقب الدائم عن فلسطين على كلماته الطيبة التي وجّهها إلى الرئاسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لإسرائيل.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم لمجلس الأمن. كما أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

في البداية، أود أن أعرب عن المواساة العميقة لشعب وحكومة إسرائيل على المأساة الأخيرة التي فقد فيها الرئيس البولندي وأعضاء وفده حياتهم في حادث تحطم الطائرة التي كانوا يستقلونها. وأتمنى ألاّ تلم بالأمة البولندية أية أحزان أخرى.

تعقد هذه المناقشة بين يومين مهمين بالنسبة لإسرائيل. فقد قمنا يوم الاثنين، بإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود. وفي يوم الاثنين القادم، سنقوم بإحياء ذكرى جنودنا الذين قُتلوا في الحروب، وذكرى جميع الإسرائيليين الذين قتلوا من جرّاء الإرهاب. وبعد هذين اليومين لإحياء ذكرى ضحايا المحرقة وضحايا الإرهاب، يمكننا أن نكرِّس أنفسنا للاحتفال بيوم الاستقلال. إن هذين اليومين يسلِّطان الضوء على كفاح شعبنا الأبدي من أجل بناء وطن للشعب اليهودي، أي دولة حرة ومستقلة وديمقراطية. إن هذين اليومين المشهودين يشيران إلى رغبتنا في العيش في سلام وازدهار وتعاون مع جيراننا.

ومع ذلك، فإنه في السعي من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط يجب أن تدرك جميع الأطراف أنها ليست لها حقوق فحسب، بل عليها أيضا التزامات. إن الفلسطينيين والعالم العربي على نطاق أوسع يجب أن يظهروا بالأقوال وبالأفعال أنهم ملتزمون أيضا بعملية السلام. وينبغي أن يبدوا إرادتهم ليس للمطالبة بالحقوق فحسب، بل أيضا في تحمل المسؤوليات. ويجب أن يتخذوا خطوات ملموسة لمكافحة الإرهاب، ووضع حد لأعمال التحريض، والمشاركة في مفاوضات مباشرة، والبدء في عملية تطبيع مع إسرائيل.

ويحدو إسرائيل الأمل في أن تستخدم المحادثات غير المباشرة بوصفها خطوة إلى الأمام نحو استئناف مفاوضات السلام المباشرة والثنائية. ومن خلال هذه المفاوضات وحدها يمكننا أن نأمل في التوصل إلى اتفاق سلام شامل. ومع ذلك فإن نجاح هذا المحادثات – وانتقالها إلى مفاوضات مباشرة – يعتمد على اتخاذ جميع الأطراف في المنطقة خطوات لبناء الثقة.

حكام حماس الإرهابيون بقطاع غزة بوصفها مركزا للإرهاب. وبدعم وتمويل وتزويد بالسلاح من جانب إيران، تعامل حماس شعبها نفسه بوحشية بينما تشن الهجمات المميتة ضد المدنيين الإسرائيليين. ففي ١ نيسان/أبريل، وعبر الحدود المصرية مع غزة في سيناء، اكتشفت كمية هائلة من الأسلحة كانت في طريقها إلى غزة. وخلال شباط/فبراير وآذار/مارس، عرّضت موجة من صواريخ القسام وغيرها من الهجمات الإرهابية السكان المدنيين في جنوب إسرائيل لتهديدات جسيمة وأخطار وشيكة. ونتيجة لهذه الهجمات، قُتل عامل زراعي في إسرائيل، بينما جُرح العشرات من المدنيين. وبالأمس وحده، اكتشفت قوات الدفاع الإسرائيلية

إرهابيين يزرعون أجهزة متفجرة على طول حدود غزة مع إسرائيل.

وفي مواجهة هذا الواقع، سوف تمارس إسرائيل حقها في الدفاع عن النفس، وفقا للقانون الدولي. ولن تقصر إسرائيل أبدا في الوفاء بالتزامها بحماية شعب إسرائيل. وتعرب إسرائيل عن تقديرها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم العمل الإنساني في غزة. ونقوم بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة المعنية من أجل تزويد غزة بالمعونة الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٩ وحده، تم نقل ٥٧٦ ٧٣٨ طنا من السلع الأساسية الإنسانية إلى قطاع غزة، كما تم تسليم ما يزيد على ١٠٠ مليون لتر من الديزل لمحطة كهرباء غزة؛ وتلقّى ٥٤٤ ١٠ مريضا من غزة ومرافقيهم العلاج الطبي في إسرائيل. ولا تبين هذه الأرقام سوى جزء من المعونة الإنسانية المقدمة إلى شعب غزة. ومع ذلك لا يزال يحلو استخدام إسرائيل ككبش فداء فيما يتعلق بالحالة في غزة. ولكن الحقيقة لا تزال غنية عن البيان.

إن الوضع المعقّد في غزة هو نتيجة مباشرة للاحتلال الإرهابي من جانب حماس. كما أن الوضع المعقّد في غزة هو نتيجة مباشرة لرفض حماس المستمر الوفاء بالالتزامات التي حددها المجتمع الدولي، وهي الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، وقبول الاتفاقات السابقة. كما أن الوضع المعقّد في غزة هو نتيجة لاستمرار احتجاز جلعاد شاليط الذي سُلبت حقوقه الإنسانية، بما في ذلك وصول الموظفين الدوليين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

خلافا لغزة، توفر الضفة الغربية مستقبلا بديلا. وكنتيجة مباشرة للتعاون الإسرائيلي – الفلسطيني في مجالي الاقتصاد والأمن، تستمر حياة الفلسطينيين والإسرائيليين في التحسّن. ومع ذلك، لا تزال توجد عقبات. فالعنف والإرهاب لا يزالان يفرضان التحديات. وتعرب إسرائيل عن عميق جزعها لأن ترى شارعا في رام الله يسمى تكريماً ليحيى عياش، وهو من مدبِّري الحوادث الإرهابية التابعين لحماس والمسؤول عن قتل مئات المدنيين الإسرائيليين الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. وفي مناسبة مقلقة أخرى أعيد تسمية ساحة بلدة قريبة من رام الله تخليدا لذكرى دلال المغربي، وهي المنفِّذة الرئيسية لأحد أشد الهجمات الإرهابية الدموية التي شنّت ضد إسرائيل، وهي مذبحة الطريق الساحلي التي قُتل فيها ٣٨ من المدنيين الإسرائيليين والأمريكيين. وبالنظر إلى أن خارطة الطريق للسلام تذكر صراحة أن على جميع المؤسسات الرسمية الفلسطينية أن تنهي أعمال التحريض ضد إسرائيل، ما هي الرسالة التي تريد أن تبعث بها السلطة الفلسطينية بتكريمها للإرهابيين؟

وعند هذا المنعطف، أود أن أرد بإيجاز على الشواغل التي أُعرب عنها فيما يتعلق بالتدابير الأخيرة المتصلة بمنع التسلل غير القانوني للأفراد إلى الضفة الغربية. وتبين هذه الشواغل سوء فهم للأثر المترتب على هذه التدابير والغرض منها. ففي الواقع، توفر هذه التدابير ضمانات كبيرة وحماية على النحو الواجب للتشريع القائم؛ وهي لا تتجاوز هذا التشريع. اسمحوا لي بأن أوضح ما يلي: لا تنطبق هذه التدابير إلاّ على المتسللين إلى الضفة الغربية بطريقة غير قانونية، وليس على المقيمين الآخرين في المنطقة.

اسمحوا لي الآن بأن أتناول الخطر الأكبر الذي تواجهه منطقة الشرق الأوسط والعالم، ألا وهو إيران. تواصل إيران تهديدها بمسح إسرائيل من خريطة العالم بينما تنكر وقوع المحرقة وتعيد إذكاء نيران معاداة السامية. وفي الوقت نفسه، تدعم إيران الإرهاب والعنف ضد إسرائيل واليهود خارج قطاع غزة. ففي لبنان، لا يزال حزب الله يكدِّس الأسلحة من سوريا ومن أنصارها الإيرانيين، بالموافقة والدعم الفعال من جانب السلطات السورية. وزوّدت سوريا مؤخرا، حزب الله بقذائف بعيدة المدى في انتهاك

واضح لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). إن سوريا، بقيامها بذلك، تهدد بشكل فعال الاستقرار الهش في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإن من أكثر المخاطر المثيرة للقلق هي استمرار إيران في السعي من أجل الحصول على قدرات في مجال الأسلحة النووية، في حين تسخر من العروض التي يقدمها المجتمع الدولي. ولا يعرّض هذا التصرف منطقتنا فحسب للخطر، ولا مجرد مجموعة معينة من البلدان. بل إنه يعرِّضنا جميعا للخطر، ويدرك الجميع هذا الأمر. ولذلك فإن على هذا المجلس التزاما بترجمة هذا التوافق في الآراء إلى إجراءات فعالة في الوقت المناسب. واسمحوا لي بأن أستخدم كلمات الشاعر العظيم، ”لو تم ذلك حينما تم، فإن من الأمر الجيد أنه لو تم بسرعة“ (شكسبير، ماكبيث، الفصل الأول، المشهد ١).

إن التهديد الإيراني، وخطر الإرهاب، ونقل الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية، والتحريض والكراهية اللذين يتعلمهما الأطفال العرب – كل ذلك يشكِّل الأخطار الحقيقية التي تواجه الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين. فالجميع في المنطقة لهم الحق في الحياة بدون تهديد، والجميع في المنطقة يتحملون المسؤولية عن مجابهة هذه الأخطار. وإذا أقر الذين يعيشون في منطقتنا بالعلاقة القائمة بين الحقوق والمسؤوليات، حينئذ نقف على عتبة عهد جديد من السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بوجود وكيل الأمين العام للشؤون السياسية باسكو، وأشكره على إحاطته الإعلامية.

في البداية، إسمحوا لي بأن أعرب للشعب الصيني، عن طريق البعثة الدائمة للصين، عن تعاطف الشعب اللبناني معه حيال الزلزال المأساوي الذي وقع صباح هذا اليوم.

لم يحصل من قبل على الإطلاق هذا القدر من توافق الآراء الدولي على بارامترات السلام العربي الإسرائيلي. ومع ذلك، تتعمد إسرائيل أكثر من أي يوم مضى اتخاذ إجراءات غير قانونية أحادية الجانب ترمي إلى التحديد المسبق لنتيجة المفاوضات، وتغيير الوضع على الأرض، وجعل الحل القائم على دولتين حلاً متعذراً تقريباً. إن الحكومة الإسرائيلية تدأب على عرقلة جهود السلام التي تبذلها الإدارة الأمريكية، بما في ذلك عن طريق توسيع المستوطنات، ولا سيما في القدس الشرقية. هذا بالإضافة إلى النشاط الاستيطاني الجاري في الضفة الغربية بحجة ما يسمى النمو الطبيعي، رغم مزاعم الحكومة بأنها ستوقف الأنشطة الاستيطانية هناك لعشرة أشهر.

لقد أكدت الدول العربية من جديد في ٣ آذار/مارس دعمها لجهود السلام الأمريكية. وأعلن مبعوث الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط، السيناتور جورج ميتشل، الاتفاق على إجراء محادثات غير مباشرة. بيد أن السلطات الإسرائيلية أقرّت خطة بتاريخ ٩ آذار/مارس تقضي بإضافة ١ ٦٠٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية، وذلك خلال زيارة قام بها نائب الرئيس الأمريكي، جو بايدن، سعياً لتحقيق السلام. إن كلمات الإدانة جاءت من جميع أنحاء العالم، ومن الأمين العام والإدارة الأمريكية والمجموعة الرباعية وعديدين آخرين. ومع ذلك، أطبقت الحكومة الإسرائيلية على مظاهرات فلسطينية مدنية مسالمة في الضفة الغربية، وسمحت لمستوطنيها بأن يتصرفوا تصرفاً إجرامياً أسفر عن مقتل أربعة فلسطينيين. علاوة على ذلك، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي في

٢١ آذار/مارس أن ''النشاط الاستيطاني في القدس لن يتوقف''، وأنه ''يشبه البناء في تل أبيب''.

وحتى في الوقت الذي كان الرئيس الأمريكي يستقبل السيد نتنياهو في واشنطن، العاصمة، بتاريخ ٢٣ آذار/مارس لبحث سبل الدفع بعملية السلام قُدماً، أكدت السلطات الإسرائيلية على مشروع غير قانوني آخر في القدس الشرقية يقضي ببناء ٢٠ وحدة سكنية في مجمّع فندق شبرد المجاور لمنطقة سكنية تكتظ في معظمها بالفلسطينيين. ولقد أفاد مسؤولون إسرائيليون في مجال التخطيط لصحيفة هآرتس الإسرائيلية في ١١ آذار/مارس بأن حوالى ٥٠ ٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في المنطقة المجاورة للقدس خارج الخط الأخضر تمر بمختلف مراحل التطوير والموافقة. وأضاف المسؤولون أنه من المتوقع لمخططات البناء في القدس خلال العقود المقبلة أن تركِّز على القدس الشرقية، وأنه ثمة مخططات لبناء قرابة ٢٠ ٠٠٠ شقة بلغت بالفعل مراحل متقدمة من التنفيذ.

إن مخططات إسرائيل لا تستهدف الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية فحسب، وإنما تستهدف أيضاً الفلسطينيين أنفسهم. وفي محاولة لفتح الباب أمام ما يمكن أن يكون موجة جديدة من التطهير العرقي للفلسطينيين من ديارهم، صدر أمر عسكري إسرائيلي جديد وبدأ تنفيذه هذا الأسبوع. وبموجب هذا الأمر الجديد، فإن عشرات الآلاف من الفلسطينيين سيعتبرون ''متسللين'' وسيصبحون بصورة تلقائية مجرمين خاضعين للطرد. والفلسطينيون الذين تستهدفهم القوانين الجديدة في الغالب هم الذين تحمل بطاقاتهم الشخصية عناوين سكنية لهم في قطاع غزة. بيد أن لفظة ''المتسلل'' يمكن أن تنطبق أيضاً على الفلسطينيين الذين يسكنون في القدس. ومما يدعو إلى منتهى السخرية أن فئة المتسللين يمكن أن تنطبق أيضاً على الفلسطينيين الذين كانوا مشردين أو لاجئين في وقت سابق وتمكنوا من العودة إلى بلداتهم وقراهم في الضفة الغربية.

واسمحوا لي كذلك بأن أسترعي انتباه المجلس إلى معاناة الأطفال جراء الممارسات الإسرائيلية. لقد أخبرت جماعة ''بتسلم'' الإسرائيلية المعنية بحقوق الإنسان وكالة الأسوشيتد بريس بتاريخ ٩ آذار/مارس بأن الشرطة الإسرائيلية تعتقل صبياناً فلسطينيين في القدس أثناء غارات ليلية على نحو مخالف. وفي إفادات لجماعة ''بتسلم''، ذكر ستة صبيان تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٤ عاماً أن غارات الاعتقال شملت نحو ١٢ شرطياً عسكرياً مدججين بالسلاح، طوّقوا بيوتهم وكبّلوهم بالأصفاد واقتادوهم إلى زنزانات تعرّضوا فيها للضرب والركل، وطالبهم المحققون بالاعتراف إذا أرادوا العودة إلى منازلهم. أحد الصبيان، أحمد، البالغ من العمر ١٢ عاماً، قال في إفادته ''أجبرت على الركوع في مواجهة الحائط، وكلما تحركت ضربني رجل على رقبتي''.

ويجب ألاّ ننسى محنة ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ فلسطيني موجودين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، ومعظمهم من المدنيين. وفي جهدنا المتواصل لذكر أسماء بعض الفلسطينيين منعاً لنسيانهم وبغية تذكّر معاناتهم وربما المساعدة على وضع حد لعملية أسرهم، أود أن أذكر اليوم اسم نافذ حراز، وهو فلسطيني من غزة في الرابعة والخمسين من عمره، ما فتئ في الأسر منذ ٢٤ عاماً ومنع من رؤية بعض من أولاده خلال السنوات الخمس الماضية. وفي ذلك الصدد، أذكّر بأن الآلاف من أولئك السجناء أضربوا عن الطعام في ٧ نيسان/أبريل احتجاجاً على المعاملة التي يتلقونها من سلطات الإحتلال. وثمة خطط مماثلة للإضراب عن الطعام في ١٧ و ٢٧ من هذا الشهر.

وفي غزة، نشهد الألف الثاني من أيام الحصار الإسرائيلي. وزير خارجية أيرلندا – وهو أول مسؤول من

الاتحاد الأوروبي يزور غزة في أكثر من عام – وصف الحصار في أواخر شباط/فبراير بالقول إنه ”حصار القرون الوسطى“ وختم قائلاً

> ”مأساة غزة يمكن أن تصبح بسرعة أزمة إنسانية لا تطاق، وهي حالة يقر معظم أصحاب الرأي السديد بأنها غير مقبولة على الإطلاق في يومنا هذا“.

إن الحصار الإسرائيلي غير قانوني وغير أخلاقي. وآثاره الكارثية على المدنيين في غزة آثار ذميمة. ويجب إنهاء هذا الحصار الآن، وكذلك يجب إنهاء القصف الجوي الإسرائيلي العشوائي على غزة، الذي يواصل التسبب بالموت والدمار.

ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يرصد على نحو وثيق التطورات المتعلقة بتقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن الحرب الفتاكة التي شنتها إسرائيل على غزة في أواخر عام ٢٠٠٨ (A/HRC/12/48)، وهو المعروف أيضاً بتقرير غولدستون. ويحدونا الأمل، بصورة خاصة، أن يفعل ذلك لأننا نثق بأن جميع أعضاء المجلس لا يتحملون أبداً الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان في ٢٥ آذار/مارس، والذي دعا إلى إجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، التي أوردتها بعثة تقصي الحقائق، وإنشاء لجنة من الخبراء المستقلين لرصد استقلالية التحقيقات وفعاليتها وأصالتها ومطابقتها للقواعد الدولية.

ونعتقد أن أي مفاوضات في المستقبل، أياً كان شكلها، يجب أن تركز على مسائل الوضع النهائي – ولا سيما الحدود، بما في ذلك القدس – وأن تجرى في أطر زمنية قصيرة ومحددة، وألاّ تركِّز على مجرد تدابير بناء الثقة. كما أننا نعتقد أن السلام العادل والشامل والدائم ينبغي أن يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. وفي هذا الصدد، نرحب بتأكيد الأمين العام والمجموعة الرباعية في ١٩ آذار/مارس على أن محادثات السلام ينبغي أن تؤدي في غضون عامين إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أي بحلول آذار/مارس ٢٠١٢.

إننا نكرر التأكيد، كذلك، على أن جميع الإجراءات والأعمال التي اتخذها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني والديمغرافي للأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، بما فيها الجولان السوري، لاغية وباطلة ولا يوجد لها أي أساس قانوني إطلاقا، كما أكد العديد من القرارات التي اتخذها هذا المجلس.

وفيما يتعلق بالحالة في لبنان، نكرر التأكيد على التزامنا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بكامله ونجدد تعهدنا بالعمل بتعاون وثيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشارك في تقديم التعازي إلى الصين عقب الزلزال القاتل الذي وقع اليوم.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية. ونحن نؤيد تأييدا كاملا جهود وكيل الأمين العام. وقد كانت زيارته الأخيرة التي قام بها إلى إسرائيل وفلسطين هامة من حيث أنها سلطت الضوء على المسائل الراهنة. وكما أكد السيد باسكو، فإن الجهود ما زالت جارية لوضع عملية السلام في مسارها الصحيح. إن بيان المجموعة الرباعية في ١٩ آذار/مارس جدير باهتمامنا الكامل وهو يوضح ما ينبغي القيام به في المرحلة القادمة. إننا نتطلع إلى البدء الفعلي للمحادثات غير المباشرة، ونواصل

دعم جهود الولايات المتحدة نحو هذه الغاية. وينبغي لتلك المحادثات أن تبدأ في أقرب وقت ممكن، حيث أن غياب عملية سلمية فاعلة يؤدي بشكل متزايد إلى بيئة محفوفة بالمخاطر في المنطقة.

وينبغي للمفاوضات أن تؤدي إلى سلام شامل يستند إلى وجود دولتين، وحدود متفق عليها على أساس حدود ١٩٦٧، والقدس عاصمة لكلتا الدولتين وتسوية عادلة بشأن اللاجئين. إن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية توفر الأساس اللازم لهذه النتيجة المنشودة. ويحدونا الأمل، في هذه المرة، أن تكون هناك فرصة للسلام على أساس تلك الخطوط الأساسية.

إن البيئة السائدة في المنطقة سيكون لها من دون شك تأثير مباشر على نجاح المحادثات. فمحاولات تغيير الحقائق على الأرض من أجل استباق نتائج المفاوضات لن تؤدي إلى نتيجة، بل ستقود إلى تقويض الثقة. ولذلك، نعتقد أنه يجب على إسرائيل أن توقف بشكل كامل ودائم عن أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في المناطق المحتلة وأن تمتنع عن القيام بأي عمل أحادي الجانب أو استفزازي، وعلى وجه الخصوص في القدس الشرقية.

إن القدس تمثل مسألة بالغة الأهمية، ليس للإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل أيضا للمسلمين واليهود والمسيحيين في كل أرجاء العالم. وأي محاولة لتغيير تكوين القدس ووضعها، أو اتخاذ أي خطوات لاستدامة احتلالها تحديا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، سوف تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار والسلام.

إن التراث التاريخي والعالمي للقدس، الذي يتعين علينا أن نحميه ونحفظه، يشكل في حد ذاته قيم الوحدة والسلام والوئام. ولذلك، بدلا من دفع مسألة القدس إلى محور الصراع في الشرق الأوسط، ينبغي أن تكون الإلهام الذي يقود نحو التسوية والتعاون الدائمين.

كما أن التصعيد العسكري في الضفة الغربية يشكل مصدر قلق بالغ ويعرض للخطر التقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية نحو بناء الدولة. وفي هذه المرحلة، ينبغي أن يتجه التركيز إلى تمكين السلطة الفلسطينية. وينبغي للفلسطينيين أن يكونوا قادرين على استغلال المزيد من أراضيهم وعلى التمتع بحقوقهم الأساسية. غير أن القيود ما زالت تعرقل تنمية الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية. وبصفة خاصة، فإن الأمر العسكري الجديد، الذي يمكن قوات الاحتلال من اعتقال وسجن وطرد الفلسطينيين من الضفة الغربية، لن يسهم في بناء الدولة الفلسطينية والثقة المتبادلة، ناهيك عن السلام الدائم في المنطقة. إننا ندعو إسرائيل إلى مراجعة تلك السياسات التي تتناقض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وما زال الانقسام في الجانب الفلسطيني يشكل قلقا بالغا. فهو لا يعرقل المحافظة على نظام اجتماعي – سياسي فاعل في فلسطين فحسب، بل يعطل استئناف عملية السلام. وسوف نواصل حث الفصائل الفلسطينية على تسوية خلافاتها.

وعلى الرغم من بعض الخطوات التي اتخذها الجانب الإسرائيلي، فإن الوضع في غزة إجمالا ما زال بدون تغيير. فالحصار مستمر، والفلسطينيون في الداخل ما زالوا يعانون بدون سكن ملائم ولا تعليم أو هياكل أساسية، وبدون فرص عمل أو خدمات صحية. وهذا الوضع لا يمكن قبوله أو تحمل استمراره. وقد أظهر التصعيد الأخير على حدود غزة مرة أخرى أنه ما دامت جراح هذه المأساة الإنسانية نازفة بلا علاج، فلا يمكن أن تكون هناك ثقة متبادلة أو شعور بالاستقرار في المنطقة. إن التنفيذ الكامل للقرار

١٨٦٠ (٢٠٠٩) هو مفتاح الأمن والاستقرار في المنطقة. وعودة الحياة الطبيعية إلى غزة وبدء إعادة الإعمار والأنشطة الاقتصادية الاعتيادية سيكون لها أثر إيجابي كبير على مجمل مناخ المنطقة.

إننا نتفق مع الأمين العام على أنه لا يوجد بديل عن المفاوضات على تسوية شاملة وعادلة، ولا بديل عن معالجة جميع المسائل الأساسية الضرورية للحل القائم على وجود دولتين. وفي هذه المرحلة الحرجة، لا يوجد بديل عن التركيز على العملية السياسية، وبناء الثقة ونبذ العنف والمضي قدما بتصميم ونوايا حسنة نحو السلام الشامل في الشرق الأوسط.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بأن أشارك الآخرين التعبير عن الأسى العميق لممثل وشعب الصين الصديق فيما يتعلق بالزلزال المأساوي الذي وقع هذا الصباح.

وأود أن أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على استعراض آخر التطورات في الشرق الأوسط. كما أننا نشكر الممثلة الدائمة لإسرائيل، السيدة غابرئيلا شاليف، والمراقب الدائم عن فلسطين، السيد رياض منصور، على حضورهما وإسهامهما في مناقشتنا.

واسمحوا لي أن أشير إلى أن وفد البوسنة والهرسك يؤيد بيان الاتحاد الأوروبي.

ما زالت البوسنة والهرسك يساورها القلق البالغ إزاء الحالة في الشرق الأوسط. فقد أضافت الأحداث الأخيرة مزيدا من الأعباء على الحالة الهشة أصلا في الميدان. وعليه، فإننا نؤكد على الحاجة إلى الاستئناف الفوري للمحادثات غير المباشرة كمقدمة لمفاوضات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية الكاملة.

ونغتنم هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على أن السلام والأمن الدائمين لا يمكن أن يتحققا إلا على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد وخارطة الطريق والاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف سابقا، بالإضافة إلى مبادرة السلام العربية. وما زالت البوسنة والهرسك ملتزمة بالحل القائم على أساس وجود دولتين، بحيث تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطين، المستقلة والديمقراطية والمتواصلة الأراضي والقابلة للاستمرار، جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، على الطرفين أن يفيا بالتزاماتهما وواجباتهما. وفي هذا السياق، تدين البوسنة والهرسك قرار الحكومة الإسرائيلية الأخير بالموافقة على بناء ١ ٦٠٠ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية، الذي جاء حين لاحت في الأفق الآمال باستئناف المحادثات غير المباشرة. ونؤكد مجددا على أن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي وتتناقض مع التزامات إسرائيل وفق خارطة الطريق. وندعو إسرائيل إلى أن تضع حدا لجميع الأنشطة الاستيطانية فورا، بما فيها النمو الطبيعي، وأن تقوم بتفكيك جميع المخافر الأمامية التي أقامتها منذ آذار/مارس ٢٠٠١، وأن تمتنع عن أعمال الهدم والطرد التي تمارسها في القدس الشرقية.

إن البوسنة والهرسك لا تعترف بضم القدس الشرقية وتؤكد على أن مركز القدس من مسائل الوضع الدائم ويجب حلها من خلال المفاوضات بين الطرفين. ونود التأكيد أيضا أن الأرض المقدسة بالنسبة للأديان السماوية الرئيسية الثلاثة تستحق الاحترام المتبادل وعلى مستوى العالم من أجل تحقيق السلام والتعبير عن الحرية الدينية وحقوق الإنسان.

وتولي البوسنة والهرسك أهمية كبرى لعزم المجموعة الرباعية على مواصلة المشاركة بفعالية على جميع المسارات

وتشجيع السعي للتوصل إلى حل شامل للصراع في الشرق الأوسط. وفي اجتماعها الأخير، المعقود في موسكو في ١٩ آذار/مارس، شددت المجموعة الرباعية على أن المحادثات غير المباشرة خطوة هامة بدون شروط مسبقة، نحو استئناف المفاوضات المباشرة والثنائية، التي من شأنها أن تؤدي إلى حل لمسائل الوضع النهائي على نحو ما وافق عليه الطرفان سابقا.

ونقدر أيضا جهود المبعوث الخاص للولايات المتحدة، السناتور ميتشيل، ومثابرته على وضع الأساس اللازم لاستئناف المفاوضات. وفضلا عن ذلك، تؤيد البوسنة والهرسك الرأي القائل بأنه يجب على المجتمع الدولي بأسره أن يساعد جميع الأطراف على تحويل الوضع القائم غير المستدام إلى عملية تفاوضية سياسية مستدامة دونما تأخير، بهدف التوصل إلى اتفاق سلام في أقرب وقت ممكن.

وتود البوسنة والهرسك أن تعرب عن عميق أسفها لعدم اتخاذ أية خطوات مفيدة نحو إعادة إعمار وتأهيل قطاع غزة. ونؤكد مجددا دعوتنا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بشكل عاجل وتام، وإلى فتح المعابر بصورة فورية ودائمة وبدون شروط أمام تدفق المساعدات الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من غزة وإليها، بموجب اتفاق عام ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور.

وتدين البوسنة والهرسك بقوة جميع الهجمات المسلحة على المدنيين وتود أن تؤكد مجددا على أنه يجب حماية السكان المدنيين. وتشارك إلى المجموعة الرباعية إدانة إطلاق الصواريخ من غزة في ١٨ آذار/مارس، ونحث الطرف الفلسطيني على مواصلة تنفيذ التزاماته لإنهاء العنف. وندعو، مرة أخرى، إلى وضع حد فوري لجميع أعمال العنف والإرهاب. ونحث جميع الأطراف على مواصلة التحلي بضبط النفس وبذل كل الجهود لتجنب المزيد من التصعيد.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الحوار المفيد هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وتحث البوسنة والهرسك كلا الطرفين، الإسرائيليين والفلسطينيين، على استئناف مفاوضات السلام فورا لأنه لا غنى عنها لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي، أسوة بالوفود الأخرى أن يعرب أولا عن تعازيه لجمهورية الصين الشعبية إزاء الكارثة الطبيعية التي عانت منها لتوها.

وتود النمسا أيضا أن تشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على المعلومات المستكملة عن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط. ونشكر الممثلة الدائمة لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على حضورهما هنا اليوم وإسهامهما في مناقشتنا.

وتؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الاتحاد.

إن استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين بشأن مسائل الوضع النهائي أمر عاجل ولا بديل عنه. ولتحقيق السلام والأمن اللذين يرنو إليهما الإسرائيليون والفلسطينيون، على قادة الجانبين أن يتفاوضا بنية حسنة للتوصل إلى تسوية من شأنها أن تنهي الاحتلال وتنفذ الحل القائم على وجود الدولتين.

وينبغي أن تكون مدة الأشهر الـ ٢٤ التي حددتها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط أكثر من كافية للاتفاق على الشروط النهائية، شريطة أن تتوفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى الجانبين. فكل يوم يمر بدون إحراز تقدم ملموس يقوض موقف من يحاججون لصالح الحوار ويعزز من يدعون إلى التطرف والعنف. ولكي تكون هناك ثقة في استئناف عملية السلام، على الطرفين أن يحترما

التزاماتهما التي وافقا عليها بموجب خارطة الطريق وأن يمتنعا عن اتخاذ أية إجراءات قد تؤدي إلى المزيد من العنف والمواجهة.

وبالنسبة لإسرائيل، يتطلب ذلك وقفا فعالا لجميع الأنشطة الاستيطانية، بما فيها النمو الطبيعي، وتفكيك جميع المخافر الأمامية، ووقف بناء جدار الفصل في جميع الأراضي المحتلة، ووضع حد لأعمال الطرد والهدم. وفي هذا السياق، نود أيضا أن نعرب عن بالغ قلقنا حيال الآثار السلبية للقرار العسكري رقم ١٦٥٠ بالنسبة للإقامة وحرية تنقل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وندعو إسرائيل إلى إعادة النظر في تنفيذه.

ونحث أيضا إسرائيل على إلغاء القرارات الأخيرة التي اتخذتها لبناء المزيد من الوحدات السكنية في القدس الشرقية. ولقد أحطنا علما بالبيان الواضح جدا الصادر عن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، لا سيما فيما يتعلق بهذه المسألة. فهذه السياسات غير القانونية وغير المشروعة تستبق نتيجة مفاوضات الوضع النهائي وتقوض إمكانية الحل القائم على وجود الدولتين.

وفي الوقت نفسه، ندعو السلطة الفلسطينية إلى الاستمرار في بذل كل جهد لتحسين القانون والنظام، والتصدي للتطرف العنيف ووضع حد للتحريض. ونتطلع أيضا إلى القادة الفلسطينيين إلى أن يعملوا بهمة على عدم تشجيع أية محاولات لتصعيد التوتر في القدس الشرقية.

إن الشروع في مفاوضات مثمرة أيضا مسألة أساسية للجهود الفلسطينية لبناء البنى التحتية والمؤسسات لدولة المستقبل التي من شأنها أن توفر الفرص والعدالة والأمن لمواطنيها ولجيرانها الإسرائيليين. وسوف تواصل النمسا، بصورة ثنائية وضمن الجهود العامة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، المساعدة في بناء الدولة الفلسطينية. غير أن هذه الجهود لا يمكن أن تنجح في نهاية المطاف بدون تقديم دعم من منظور واضح ومحدد لتسليم المسؤوليات الإدارية والأمنية والتمويل الذي تولده الأنشطة الاقتصادية العادية وليس الاعتماد على المانحين. وكما أكدّ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قبل اجتماع أمس للجنة الاتصال المخصصة الذي عقد في مدريد، فإن التعجيل بإدخال تحسينات على حرية التنقل والوصول في جميع أنحاء الضفة الغربية مسألة رئيسية للنمو الاقتصادي الدائم ومن ثمّ استمرار بقاء دولة فلسطين في المستقبل. ولذلك تشجع النمسا بقوة إسرائيل على إزالة العوائق المتبقية بشكل قاطع وأن تنظر بصورة إيجابية إلى زيادة وصول الفلسطينيين إلى الأرض والموارد في المنطقة جيم.

إن استمرار حرمان شعب غزة من السلع الأساسية يؤكد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى الامتثال التام للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وهذا صحيح أيضا بالنسبة لمواصلة الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون على جنوب إسرائيل التي تدعو إلى الأسف. ونظرا للضرورة المتواصلة لإعادة الإعمار، تلاحظ النمسا بصورة إيجابية قرار إسرائيل تسهيل الحصول على مواد البناء لعدد محدود من مشاريع الانتعاش، بما فيها البناء في خان يونس والجهود المتواصلة في معالجة المياه والصرف الصحي. ونأمل أن يتبع هذه الخطوة المرحب بها والمتأخرة استجابة إيجابية شاملة لطلبنا الطويل الأمد بالانطلاق من جديد في جميع مشاريع الأمم المتحدة للإنعاش والدعوة التي وجهها المجتمع الدولي بالإجماع إلى تدفق المساعدة الإنسانية والسلع التجارية من وإلى قطاع غزة بدون عوائق.

ونود أن نؤكد على الحاجة المستمرة إلى إجراء تحقيقات ذات مصداقية بشأن الإدعاءات بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان

فيما يتعلق بالصراع في قطاع غزة. ويجب أن تكون هناك مساءلة وعلاج ناجع لضحايا هذه الانتهاكات.

أما بخصوص لبنان، فإننا نرحب بعقد الرئيس سليمان الحوار الوطني. وقبل الجولة المقبلة التي تعقد غدا، ندعو الزعماء من جميع الانتماءات السياسية إلى التعجيل بوضع استراتيجية للدفاع الوطني. ونود أن نؤكد مجددا على أنه يجب احترام احتكار الدولة اللبنانية فيما يتعلق بالاستعمال المشروع للقوة. ويجب أن توضع جميع الأسلحة في البلد تحت السيطرة الوحيدة والفريدة للحكومة. والالتزام الفوري وغير المشروط بحظر على جميع أشكال نقل الأسلحة خارج سلطة الدولة اللبنانية هو أيضا مسألة أساسية في تحقيق هدف سيطرة الحكومة بشكل خاص على جميع الأسلحة.

وهناك إجماع واسع في المجتمع الدولي على ضرورة التغلب على الجمود المتواصل في البحث عن السلام العادل والدائم في المنطقة. ونود أن نؤكد على استمرار دعمنا للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في هذا الصدد. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، ستواصل النمسا البحث بفعالية عن طرق لجعل صفقة السلام ممكنة في غضون الأشهر الـ ٢٤ القادمة وهي تقف على أهبة الاستعداد لدعم الخطوات العملية على طريق السلام الشامل.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود بدوري أن أنضم إلى مقدمي التعازي للحكومة الصينية والشعب الصيني بالخسائر بالأرواح والممتلكات التي ألحقها الزلزال بالصين.

أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط، وأشكر كذلك الممثلة الدائمة لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانيهما.

منذ أن نظر المجلس آخر مرة في المسألة المطروحة على المناقشة، استمرت الحالة في الشرق الأوسط في التدهور وازدادت حدة التوترات والعنف بين الطرفين. إن الحالة تبعث على أشد القلق ولا تساعد أبدا على استئناف الحوار. وفي ظل هذه الظروف ينبغي للمجتمع الدولي، بما فيه هذا المجلس، أن يواصل الحث على الاستئناف السريع لمفاوضات السلام المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية استنادا إلى الاتفاقات المبرمة والواجبات الملتزم بها سابقا.

إننا نعرف أن هذه هي الطريقة الوحيدة لإنجاز الحل الشامل المؤكد للصراع في الشرق الأوسط الذي يثبت الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ويمكّن من تأسيس دولة فلسطينية متمتعة بمقومات الحياة سياسيا واقتصاديا تعيش إلى جانب إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن وخارطة الطريق ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. لذلك نؤيد الإعلان الذي أصدرته المجموعة الرباعية في ١٩ آذار/مارس ونرحب بالمبادرة بعقد ما يسمى بالمحادثات غير المباشرة بقدر ما تؤدي إلى الاستئناف غير المشروط للمفاوضات المباشرة في غضون فترة زمنية معقولة، شريطة ألا تتحول تلك المحادثات إلى محاولة لصرف الأنظار عن المسألة الجوهرية.

ومما لا غنى عنه لتمهيد الظروف الملائمة للحوار أن تتقيد إسرائيل والسلطة الفلسطينية بمبادئ خارطة الطريق التي تشكل الأساس لحل جميع المسائل المعلقة في هذا الصراع. وعلى نفس المنوال، ينبغي للطرفين أن يتجنبا أي إجراءات تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وأن يمتنعا أيضا عن إصدار أي بيانات استفزازية أو القيام بأي أعمال عنف يمكن أن تؤدي إلى تصعيد الصراع.

ونكرر مرة أخرى أن هدم المنازل وإجلاء الناس من بيوتهم وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي، تشكل عقبات في طريق عملية السلام. ونحث إسرائيل على الكف

عن هذه الممارسات في أسرع وقت ممكن وعلى إلغاء التدابير المتخذة مؤخرا في القدس الشرقية لفتح الباب أمام إمكانية حقيقية لاستئناف المفاوضات. فهذه الإجراءات الأحادية الجانب يجب ألا تحكم سلفا على نتيجة المفاوضات، وهي لن تحظى باعتراف المجتمع الدولي.

إننا نشيد بجهود السلطة الفلسطينية – التي بدأت تثمر الآن – للوفاء بالتزاماتها في مجالي الأمن والتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أيضا التأثير الايجابي في الميدانين الاقتصادي والإنساني لمبادرة إسرائيل بالرفع الجزئي للقيود المفروضة على تنقل الناس ونقل البضائع في الضفة الغربية. ونأمل أن تُتابع هذه التدابير وأن تفضي إلى التفكيك التام الذي لا رجعة فيه لجميع نقاط التفتيش، وهذا شرط لا غنى عنه لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء.

ونحن مقتنعون بأن تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني، بالاقتران بسيطرة السلطة الفلسطينية على الأمن بصورة فعالة في الضفة الغربية، يشكل عنصرا أساسيا في تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط. ولذلك نؤيد خطة رئيس الوزراء فياض لبناء القواعد الاقتصادية والمؤسسية للدولة الفلسطينية المستقبلية، وندعو المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي إلى تقديم دعم فعال لذلك الجهد.

إن تدهور الحالة الإنسانية وتصاعد العنف في غزة وجنوب إسرائيل يشكلان أيضا مصدرا للقلق الشديد. وقد أثبت الحصار المفروض على سكان قطاع غزة أنه يؤدي إلى نتائج عكسية لأنه يديم الاتجار غير المشروع بالمواد والوقود والأغذية ويفتح الباب أيضا أمام الاتجار غير المشروع بالأسلحة، فيهدد بذلك أمن المنطقة برمتها. والبرهان على ذلك يتجلى في الزيادة في الهجمات الصاروخية على السكان المدنيين في إسرائيل وفي الإجراءات العسكرية الإسرائيلية ردا على تلك الهجمات، مما يؤدي إلى عواقب مأساوية. إننا ندين أعمال العنف هذه، ونحث مرة أخرى جميع العناصر الفاعلة على احترام أحكام القانون الإنساني الدولي في جميع الأوقات.

يجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لمنع جولة جديدة من العنف المتصاعد الذي يمكن أن يؤدي إلى مجابهة عسكرية طاحنة. وفي أوقات الأزمة العصيبة هذه، ندعو إلى توخي الهدوء العام واحترام أحكام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونصر مرة أخرى على الحاجة إلى تأسيس آلية رصد دولية لضمان اتفاق دائم لوقف إطلاق النار وفتح المعابر الحدودية والسيطرة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة. كما نؤيد مبادرات الأمين العام المتصلة ببناء الهياكل الأساسية في غزة، ونرحب بموافقة إسرائيل على بدء بعض من هذه المشاريع والسماح بدخول منتجات أساسية معينة إلى غزة. وما هذه إلا خطوة أولى يمكن أن تؤدي إلى فتح نقاط العبور بصورة تامة. ومن ناحية أخرى، نشدد على أهمية إكمال عملية المصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية بأسرع وقت ممكن، بدعم من مصر. فتلك المصالحة تشكل أيضا خطوة أساسية صوب بناء الدولة الفلسطينية المستقبلية.

السلام في الشرق الأوسط يتسم بأبعاد إقليمية أيضا. ولذلك نشعر بالقلق من الانتهاكات المتواصلة لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وعلى وجه التحديد التوغلات اليومية للقوات المسلحة الإسرائيلية إلى داخل أراضي لبنان؛ ومن الأسلحة والمتفجرات المكتشفة في منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ ومن الحوادث الأخرى التي ما زالت التحقيقات بشأنها جارية. وندعو لبنان وإسرائيل وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى إلى احترام أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والابتعاد عن الخطاب الخصامي الذي يمكن أن يؤدي إلى تصاعد العنف. ومما يتسم بأهمية حاسمة لهذه العملية تعزيز سيادة لبنان وحرمة أراضيه واستقلاله السياسي. كما نأمل أن تستأنف إسرائيل وسوريا محادثاتهما

المباشرة، التي يمكن أن تساعد في الشروع في حل المسائل المعلقة، وفي بناء الثقة وتعزيز الأمن في كلتا الدولتين.

طُرحت خلال الأيام الأخيرة مبادرات هامة في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار النووي. وتفصلنا أسابيع قليلة عن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب عدم استثناء الشرق الأوسط في هذا المجال. إن المكسيك مقتنعة بأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ينبغي أن تكون جزءا من تفاهم سياسي شامل وواسع النطاق يكفل التعايش السلمي فيما بين الدول ذات السيادة في هذه المنطقة، بما في ذلك دولة فلسطينية في المستقبل، ويأخذ في الحسبان الشواغل الأمنية المشروعة لكل الدول.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود تقديم التعازي لوفد الصين بعد الكارثة التي اجتاحت البلد للتو.

وأشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية، والممثلة الدائمة لدولة إسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانيهما.

أود أن أثير ثلاث نقاط. أولا، هدفنا الأساسي اليوم هو الاستئناف العاجل لعملية السلام. ليس هناك بديل لاستئناف المفاوضات المفضية إلى إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي وتتوافر لها مقومات الحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، على أساس قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية. وهذا هو أيضا موقف الاتحاد الأوروبي، كما سيعرضه رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة في بيانه، الذي تؤيده فرنسا.

في ١٩ آذار/مارس، حددت المجموعة الرباعية مهلة نهائية مدتها عامان لإنهاء المفاوضات. لكن إذا ظل الطرفان عاجزين عن الدخول في مفاوضات من نوع ما، سيتعين على المجتمع الدولي أن يلتزم بمساعدة المفاوضات ليضمن شروط أي اتفاق نهائي، بغية الخروج من هذا المأزق. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن نعمل في تعاون وثيق مع سلطات الولايات المتحدة والسلطات المصرية على كل المستويات، لتحديد شروط المساعدة الدولية التي تمكّن من استئناف المفاوضات، وهو أمر نتمناه بإخلاص.

ثانيا، وبشكل مواز للجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات، فإن التطورات على الأرض ضرورية. وهنا، سأتناول قطاعين: أولا، بالطبع، الأنشطة الاستيطانية، وثانيا، غزة. فيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية، كلنا نعلم أنها لا تزال عقبة رئيسية على مسار التسوية. وقرار الحكومة الإسرائيلية فرض وقف لتصاريح وأعمال البناء الجديدة في الضفة الغربية لمدة عشرة أشهر خطوة في الاتجاه الصحيح وينبغي تنفيذها. ما من سلام سيتحقق بدون وضع نهاية كاملة لأنشطة البناء في المستوطنات، وهي غير مشروعة.

وكما أشار رئيس الجمهورية الفرنسية، فإن الأنشطة الاستيطانية لا تساهم في أمن إسرائيل، بجعل إمكانية إقامة دولة فلسطينية أكثر صعوبة. والحق إنها تزيد التهديدات. وهذه التهديدات – في القدس أكثر من أي مكان آخر – مسألة حساسة، ونرى أن التطورات في المدينة المقدسة تثير القلق العميق. ونحن نؤكد على أنه ينبغي تجنب كل الأعمال الاستفزازية في مدينة بهذه الحساسية. ولذلك أدان الاتحاد الأوروبي الإعلانات الإسرائيلية الأخيرة بشأن بناء مساكن جديدة في مستوطنة رامات شلومو وفي حي الشيخ جراح.

إن الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية، مثل هدم المنازل وعمليات الطرد الأخرى، غير مقبولة أخلاقيا وخطيرة سياسيا. ما من سلام يمكن أن يتحقق بدون القدس، التي كما قال الرئيس الفرنسي في بيانه أمام الكنيست في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ستصبح عاصمة دولتين.

وعلى السلطة الفلسطينية، من جهتها، أن تواصل جهودها لتعزيز قطاع الأمن، وبسط سيادة القانون ومكافحة الإرهاب بلا رحمة. ويجب أن تظل هذه هي أولوياتها.

والمسألة الأخرى على الأرض التي يجب أن نوليها الاهتمام هي الحالة في قطاع غزة. بخلاف القضايا الإنسانية، فإن تجاهل غزة سيكون خطأ سياسيا. نحن ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بما في ذلك الرفع الفوري وغير المشروط للحصار الذي يؤثر على المنطقة في مجالات المساعدات الإنسانية وحركة السلع التجارية والأفراد. وفي نفس الوقت، ندعو إلى وضع حد لتهريب الأسلحة إلى قطاع غزة.

إن التزام إسرائيل بتخفيف القيود على مشاريع معينة تابعة للأمم المتحدة بعد زيارة الأمين العام إلى غزة خطوة في الاتجاه الصحيح. ويجب الآن تنفيذ الإجراءات المعلن عنها وتوسيعها.

كما أن الوقف الفوري لكل أشكال العنف، خاصة إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل أمر ضروري. وأخيرا، ندعو إلى إطلاق سراح جلعاد شليط فورا، وهذه مسألة تتابعها فرنسا باهتمام كبير.

ثالثا وأخيرا، على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم القوي للسلطة الفلسطينية بغية تعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية. وينبغي أن تعمل إسرائيل، من جهتها، بعزم أكبر بكثير للمساعدة في هذا الصدد. لقد اتخذت خطوات على الأرض لكنها لا تزال غير كافية. يجب أن يرى الفلسطينيون أن التطورات على الأرض تسير في اتجاه وضع نهاية للاحتلال. ونحن هنا نؤكد من جديد دعمنا الكامل لخطة رئيس الوزراء سلام فياض، التي تتماشى مع نتائج مؤتمر باريس لعام ٢٠٠٧، التي تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية وفقا لجدول زمني متفق عليه.

ودعونا لا ننسى المسارات الإقليمية الأخرى لعملية السلام. نحن نعمل لتهيئة الظروف لاستئناف المحادثات بين سوريا وإسرائيل.

كما نواصل جهودنا فيما يتعلق بلبنان، ونرحب بحقيقة أن الحالة ظلت هادئة هناك. لكن يجب أن نبقى حذرين وأن نواصل حث الأطراف على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالكامل. وهنا لا نفتقر إلى المسائل المثيرة للقلق. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد على الدور الهام الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وعلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن دور رئيسي يضطلعان به، لأن الحالة في الشرق الأوسط تثير قلقنا جميعا. وفرنسا على استعداد للاضطلاع بدورها كاملا في هذا المسعى، وتحقيقا لهذه الغاية، طرح الرئيس ساركوزي فكرة عقد مؤتمر قمة للسلام لدعم جهود الولايات المتحدة واستكمال محادثات السلام المستأنفة، وأن يتم التحضير للمؤتمر بالتعاون مع كل أصحاب المصلحة.

السيد إيسوزي – نغوديت (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بخالص التعازي لوفد الصين فيما يتعلق بالزلزال الذي أصاب الصين هذا الصباح.

كما أود أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية، والمراقب الدائم عن فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل على بيانيهما.

نجتمع مرة أخرى لتقييم الحالة في الشرق الأوسط في ضوء آخر المستجدات في المنطقة. ومنذ مناقشتنا الأخيرة، كان الصراع الإسرائيلي الفلسطيني محل نشاط دبلوماسي مكثف. لقد دعت المجموعة الرباعية، خلال اجتماعها في موسكو في آذار/مارس، إلى تجميد المستوطنات، وحددت جدولا زمنيا مدته عامان للتوصل إلى اتفاق سلام. واجتمع

رؤساء دول جامعة الدول العربية وممثلون آخرون، من جهتهم، في سرت، ليبيا، في ٢٧ آذار/مارس، للنظر في الحالة في الشرق الأوسط. وأعلنوا أنهم يؤيدون المفاوضات غير المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما يتفق مع اقتراح قدمه المبعوث الخاص للولايات المتحدة جورج ميتشل خلال أحدث زياراته إلى الشرق الأوسط في آذار/مارس.

وبذلت الولايات المتحدة الجهود، على أعلى المستويات، لمساعدة الطرفين على التغلب على خلافاتهما وبدء المفاوضات. وزار نائب الرئيس جوزيف بايدن المنطقة في ظروف صعبة عموما. واستقبل الرئيس باراك أوباما رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في واشنطن العاصمة، لإجراء محادثات تهدف إلى استئناف سريع لمفاوضات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وترحب غابون بكل هذه الجهود الدبلوماسية، التي تمنحنا بصيص أمل، حتى وإن ظلت عملية السلام في مأزق.

وفي الواقع، إن التعنت الأخير في مواقف الطرفين يضر بآفاق استئناف الحوار السياسي.

وتكرر غابون موقفها المتمثل في تأييد استئناف الطرفين لمفاوضات السلام، و تحثهما على اتباع خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية والامتناع عن أي أعمال قد تهدد فرص السلام.

وفي هذا الصدد، نؤيد تماما البيان الذي أدلى به الأمين العام في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٠ بشأن ضرورة رفع الحصار عن غزة. ويمكن لفعالية هذا القرار أن تسهم في إعادة تهيئة أجواء الثقة بين الطرفين، للتمكُّن من إجراء المحادثات غير المباشرة مرة أخرى واستئناف عملية السلام، التي تكتسي أهمية بالغة للاستقرار الجغرافي والسياسي والاستراتيجي في المنطقة قاطبة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أعرب عن تعازي الحكومة البريطانية لوفد الصين في الأرواح التي فُقدت على إثر الزلزال المدمر اليوم.

كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

لا يزال السلام في الشرق الأوسط أولية قصوى للمملكة المتحدة. وما دام التوصل إلى حل مستدام بعيد المنال، فإن الحالة في فلسطين وإسرائيل ستظل سببا في الاستياء والعنف والتطرف. وبالتالي، من مصلحة هذا المجلس، المكلف بصون السلم والأمن العالميين، بل مصلحة سائر المجتمع الدولي، تشجيع التعجيل باستئناف المفاوضات بين الطرفين واختتامها على نحو يؤدي إلى سلام دائم.

والهدف النهائي واضح – وهو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ولها مقومات البقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. ويشاطر هذا الهدف المجتمع الدولي برمته تقريبا. كما أن هناك توافقا قويا على الصعيد الدولي بشأن معايير الحل النهائي: وهي إقامة دولتين، بحدود تستند إلى حدود عام ١٩٦٧، مع اعتبار القدس عاصمة للدولتين، والتوصل إلى تسوية عادلة لمسألة اللاجئين.

غير أنه مهما كانت إرادة المجتمع الدولي وكيفما كان هدفه المشترك وفهمه المشترك للمعايير، فلن يتم إحلال أي سلام ما لم يتخذ الطرفان ذاتهما الخطوات اللازمة للمضي قدما في العملية. وأود أن أثير أربع نقاط بشأن ما نراه ضروريا لإحراز التقدم.

أولا، لا يمكن إحلال السلام إلا من خلال المفاوضات. ونحث الطرفين على الدخول في المحادثات غير المباشرة على وجه الاستعجال. وينبغي أن يكون الجانبان على استعداد لاستخدام المحادثات لمناقشة جميع المسائل

الرئيسية. غير أن المحادثات غير المباشرة ليست بديلا للمفاوضات المباشرة، ولهذا يجب أن يكون هدف المحادثات غير المباشرة هو تمهيد السبيل بسرعة لإجراء المفاوضات المباشرة. ووضع جدول زمني واضح أمر هام. وبالتالي، نرحب بالجدول الزمني لفترة ٢٤ شهرا المحدد في بيان المجموعة الرباعية الصادر في ١٩ آذار/مارس.

ثانيا، يجب أن يعمل الجانبان بجد على تهيئة بيئة مؤاتية لإحلال السلام. ويتطلب منهما ذلك الأمر الامتثال لالتزاماتهما السابقة وتفادي الاستفزاز والتحريض. والنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، غير قانوني بموجب القانون الدولي وينبغي أن يتوقف. ولم يكن الإعلان في الشهر الماضي عن بناء ١٦ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة رامات شلومو في القدس غير قانوني فحسب، بل أحدث أثرا سلبيا مباشرا على آفاق استئناف محادثات السلام. كما يساورنا القلق حيال القرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخرا لتغيير القواعد المتصلة بترحيل المواطنين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية. ونحث السلطات الإسرائيلية، وفقا للقانون الدولي، على احترام حرية الفلسطينيين في الإقامة في الضفة الغربية والتنقل بحرية داخل الأراضي الفلسطينية.

ويجب على الجانب الفلسطيني أيضا أن يمتنع عن التحريض. وقد شكّل مصرع جنديين من قوات الأمن الإسرائيلية مؤخرا في غزة – وردّ إسرائيل الذي أدى إلى مقتل ما لا يقل عن أربعة فلسطينيين – تذكرة مأساوية بخطر العودة إلى دائرة العنف. ومن مسؤولية حماس، إذا كانت تريد حقا بناء مستقبل أفضل يسوده السلام لمواطني غزة، أن تكفل إنهاء جميع الهجمات العنيفة التي تُشنّ انطلاقا من غزة والإفراج غير المشروط عن جلعاد شاليط، المعتقل بدون الاستفادة من زيارات الصليب الأحمر منذ أربعة أعوام تقريبا. كما يجب على السلطة الفلسطينية أن تتفادى أي أعمال تزيد من صعوبة استئناف المفاوضات. وعلى نحو خاص، نعتقد أن أي شكل من أشكال الاحتفاء بالأفراد المسؤولين عن مقتل المدنيين أو تكريمهم أمر بغيض للغاية.

ثالثا، يتطلب إحلال السلام المستدام إقامة دولة فلسطينية لها مقومات البقاء وتمثلها قيادة موحدة. ولا نزال نؤيد خطة السلطة الفلسطينية لفترة السنتين المعنية ببناء الدولة، التي ستضع الأساس لإنشاء الدولة في المستقبل. وينبغي تعزيز هذا الجهد الطموح والجبار بقيادة موحدة.

رابعا، يجب على إسرائيل أن تكفل عدم إضرار أعمالها بآفاق إنشاء دولة فلسطينية لها مقومات البقاء بقيادة موحدة. والحصار الذي تفرضه إسرائيل بحكم الواقع على غزة لا يؤدي سوى إلى تشدد سكانها وعزلهم، وهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في أي سلام سيتحقق في المستقبل. وعلاوة على ذلك، فإنه سياسة فاشلة. فالأنفاق أصبحت أكثر تطورا، إلى درجة أن التقارير المتواترة تفيد بتهريب المركبات الرباعية الدفع عبر هذه الأنفاق. ونتيجة لذلك، نكاد نجزم أنه من الصعب رصد ومراقبة تدفق الأسلحة غير القانونية إلى غزة، وتستفيد حماس ماليا وسياسيا من اقتصاد الأنفاق.

ونرحب بالتعاون المحدود لإسرائيل مع مبادرة الأمم المتحدة المعنية بتعمير غزة والتخفيف من القيود المفروضة على تدفق بعض السلع إليها، على النحو الذي أوجزه السيد باسكو. بيد أن ذلك غير كاف. ونحث إسرائيل على فتح المعابر حتى يتسنى لأبناء غزة الحصول على الوسائل اللازمة لتلبية احتياجاتهم بصورة مشروعة.

وأخيرا، يجب على المنطقة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع أن يضطلعا بدور رئيسي. ونؤيد تماما جهود إدارة الولايات المتحدة لإقناع الطرفين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تنخرط الدول

العربية وتشارك بفعالية في تهيئة أجواء مؤاتية للسلام وكفالة تحقيق الهدف المنشود. ويجب أن توجّه المنطقة وهذا المجلس والمجموعة الرباعية والمجتمع الدولي على نطاق أوسع رسالة واضحة لا لبس فيها بشأن رؤيتنا المشتركة، ومعايير الحل، وإرادتنا للاستعداد لتقديم الدعم العملي على النحو المطلوب حالما تنطلق المفاوضات. فالعالم على استعداد وهو ينتظر، غير أنه من واجب الطرفين ذاتهما أن يتخذا الخطوات الأولى.

السيد لونغ زهو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

ضرب زلزال قوي منطقة يوشو في إقليم كينهاي في الصين اليوم. وتسبب الزلزال في خسائر فادحة في أرواح السكان المحليين وممتلكاتهم. وقد استجابت الحكومتان المركزية والمحلية بسرعة، وهما تبذلان كل ما بوسعهما من جهود لتنظيم أعمال الإنقاذ والإغاثة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المتكلمين السابقين على ما أعربوا عنه من دعم وتعاطف مع الصين حكومة وشعبا.

(تكلم بالصينية)

ولا تزال الحالة الراهنة في الشرق الأوسط خطيرة. ولا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط في مأزق. ويساورنا بالغ القلق حيال هذه الحالة. والتعجيل بحل قضية الشرق الأوسط توقُّع مشترك بين أعضاء المجتمع الدولي. كما أنه يخدم المصالح المشتركة لمختلف الأطراف، وله أهمية بالغة للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة للتعجيل بحل المسألة. ونأمل أن توفر هذه الجلسة زخما جديدا لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وما انفكت الصين ترى أن التفاوض السلمي لا يزال هو السبيل الوحيد لحل المشكلة. ونأمل أن يظل الطرفان مؤمنين بمحادثات السلام وأن يبديا الإرادة السياسية لتهيئة الظروف المواتية للتعجيل باستئناف المحادثات. ويتعارض إعلان إسرائيل عن بناء مستوطنات في القدس الشرقية وغيره من الممارسات مع الجهود الدولية ويضع عقبات جديدة أمام استئناف المحادثات. ونحن نرفض هذه الممارسات بشدة. ونحث إسرائيل على الاستجابة للنداء الدولي بوقف بناء مستوطناتها وجدار الفصل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ونعارض أي عمل يقوض الأساس لهذه المحادثات والثقة المتبادلة ويصدر حكما مسبقا على نتائج تلك المحادثات. ونشعر بقلق عميق إزاء قرار إسرائيل تنفيذ أمرها العسكري في الضفة الغربية وآثاره السلبية المحتملة. وندعو إسرائيل إلى إمعان النظر في مصالحها وفي السلام والاستقرار بوجه عام في المنطقة قبل اتخاذ إجراء وإلى تهيئة ظروف إيجابية لاستئناف المحادثات. ونحث جميع الأطراف على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بجدية وتيسير رفع الحصار عن قطاع غزة لكي يتسنى بدء التعمير في أقرب وقت ممكن ويمكن للسكان استئناف حياتهم الطبيعية والعيش بكرامة.

إن تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية في غاية الأهمية لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. ونأمل أن تركز جميع الأطراف على مصالحها الوطنية الطويلة الأجل وأن توطد الوحدة وتوحد الصف في سعيها إلى إقامة دولة مستقلة ومعتمدة على ذاتها وتتوفر لها مقومات البقاء للفلسطينيين.

وبعودة الربيع تدب الحياة بجميع أشكالها من جديد. وننتظر عودة الربيع مبكرا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد رحبنا بإعلان المجموعة الرباعية الصادر في الشهر الماضي في موسكو. ونأمل أن تتخذ جميع الأطراف،

بما فيها المجموعة الرباعية، تدابير عملية لتيسير الاستئناف المبكر للمحادثات. ونأمل كذلك أن يقوم مجلس الأمن بدور أكبر وأكثر فعالية في هذه العملية.

والحكومة الصينية تؤيد الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. ونؤيد حل الدولتين استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام. وبالتعاون مع المجتمع الدولي، ستواصل الصين دعمها لجهود الشعب الفلسطيني في سبيل إقامة الدولة وتحقيق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تعاطف مجلس الأمن وتعازيه للصين حكومة وشعبا في هذه الكارثة الطبيعية المأساوية.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا، أيضا، أن أعرب في البداية عن تعازينا لممثل الصين إثر الزلزال الذي وقع في هذا الصباح. وقلوبنا مع الضحايا. كما نود أن نشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية.

نعقد هذه المناقشة مرة أخرى على خلفية تصاعد التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومنيت الجهود التي بذلت مؤخرا لجمع الطرفين في المحادثات غير المباشرة بالفشل بسبب الإجراءات والتصريحات الاستفزازية من الجانبين. ومما يؤسف له أن يواصل الإسرائيليون والفلسطينيون السير على درب يقوض السلام بينهما، وذلك بدلا من إظهار التزام حقيقي بعملية السلام واتخاذ تدابير بناء الثقة اللازمة لتعزيز هذه العملية. والحالة في غزة تكتسب بصورة مطردة زخما للانزلاق المستمر في دوامة أخرى من العنف والدمار على نطاق واسع. ونحث الطرفين على إغماد السيوف والتمسك بالسلام.

ومثلما كان الحال خلال مناقشتنا السابقة، فإن أيا من طرفي الصراع لا يمكن أن ينجو من اللوم على الأفعال والتصريحات التي تضر بعملية السلام. والاشتباكات في خان يونس، والتي أسفرت عن وفيات وهجمات انتقامية، وكذلك الأمر العسكري الإسرائيلي الجديد الذي يمنح سلطة احتجاز وسجن وترحيل الفلسطينيين الذين يُعتبر أنهم متسللون في الأرض المحتلة، هما أبلغ دلالة على هذه الأفعال الضارة.

ونكرر دعوتنا إسرائيل والفلسطينيين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في أفعالهما وأقوالهما. وينبغي للطرفين الاستجابة للنداءات الحسنة النيّة من مختلف الدوائر، وفي مقدمتها المجموعة الرباعية، لاستئناف المفاوضات دون مزيد من الإبطاء. والإجراءات التعسفية، مثل بناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية وشن هجمات صاروخية وجوية وفرض الحصار، لن تحل المشكلة. وسيثبت في الأجل الطويل أن الحوار المستمر، مهما كان مملا، هو السلاح الأنجع لتسوية النزاعات المستعصية.

وأهمية حل الدولتين ليست بحاجة إلى إعادة تأكيد في هذه المناقشات. فلا بديل عنه. وينبغي لجميع الأطراف والمتحاورين اتخاذ تدابير جريئة لتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط. وسيتوقف التقدم في ذلك الاتجاه على استئناف المفاوضات المباشرة. وسيكون إظهار الإرادة السياسية والالتزام بعملية السلام أمر مفيد أيضا. وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة دعم الإسرائيليين والفلسطينيين وتشجيعهم على مواصلة السير على طريق السلام.

ونأمل في أن تُعقد الإحاطة الإعلامية والمناقشة المقبلتين بشأن هذه القضية في أجواء مختلفة ونتطلع إلى المشاركة فيهما.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعاطفنا العميق مع الصين لخسارتها المأساوية في الأرواح التي سببها الزلزال الذي وقع اليوم.

والبرازيل ترحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية، والسفيرين رياض منصور وغابرييلا شاليف على إسهاميهما.

والحالة في المنطقة مضطربة مرة أخرى، حيث أودت المواجهات بين قوات الأمن الإسرائيلية ومحتجين فلسطينيين، بما في ذلك في مواقع دينية في القدس، بحياة فلسطينيين وأدت إلى جرح العديدين. وأطلقت الصواريخ مرة أخرى وألقيت القنابل واستؤنفت الغارات. وهذه جميعا أمور مؤسفة جدا وتدعو إلى القلق بشدة. وللأسف، فإن تدهور الحالة الأمنية في الأراضي المحتلة ليس مفاجئا. فقد دأبنا جميعا على القول إن الوضع القائم غير مستدام. والعنف هو التعبير المرئي عن فقدان الأمل في ضوء عدم وجود عملية سلام حقيقية. ويجب ألا نرتكب أي أخطاء – فالظروف السياسية والأمنية يحتمل أن تتدهور أكثر إذا لم يتم الشروع في مفاوضات جادة في القريب العاجل. والإحساس الظاهر بالأمن الذي أوجده الاحتواء العسكري والمادي في إسرائيل هو كذلك بالضبط، أي مجرد أمر ظاهري. وحتى إذا ثبتت فعاليته لإسرائيل، فإنه لن يكون كذلك للبلدان الأخرى التي تعاني، بشكل مباشر أو غير مباشر، من آثار هذا الجرح المفتوح في الشرق الأوسط.

وقيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ولديها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن وداخل حدود معترف بها دوليا، لا يزال الحل الوحيد للصراع العربي – الإسرائيلي. ولذلك، نرحب بجهود الولايات المتحدة وأطراف أخرى لاستئناف عملية السلام من خلال ما يسمى بالمحادثات غير المباشرة. وهي قد تساعد في التغلب على حالة الشلل الحالية إذا كانت وسيلة موثوقة للتوصل إلى تسوية حقيقية وشاملة. ونحن لا نريد محادثات بشأن المحادثات، بلا تأثير مباشر، مهما كان متواضعا، على واقع الأراضي المحتلة. وفي هذا السياق، نرحب بالجدول الزمني الذي وضعته السلطة الفلسطينية وأقرته المجموعة الرباعية في أخر بيان لها بشأن إقامة دولة فلسطينية.

واستمرار السياسات الإسرائيلية التي تصدر حُكما مسبقا على نتائج المفاوضات وتغير الطابع الديمغرافي للضفة الغربية والقدس الشرقية يجعل استئناف المفاوضات أكثر صعوبة. ويساورنا قلق بالغ إزاء أنباء الأنظمة الإسرائيلية الجديدة التي تمنح الجيش على ما يبدو سلطات كاسحة لاحتجاز وسجن الفلسطينيين في الضفة الغربية وترحيلهم منها. وليس من الواضح سبب اتخاذ هذه التدابير في هذا الوقت وما هو الغرض العملي منها. ومع ذلك، ما من شك في أنها قد تصبح مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار والعنف. كما ينبغي للفلسطينيين القيام بدورهم. فمن الأهمية بمكان وضع حد لانقساماتهم وإبقاء المتطرفين تحت المراقبة، بما في ذلك في غزة، وتعزيز الحكم الديمقراطي.

ولئن كان مفتاح تحقيق السلام بأيدي الأطراف نفسها، يجب على المجتمع الدولي مواصلة مشاركته في جميع مراحل عملية السلام في المستقبل. وكان هذا أحد الاعتبارات الرئيسية التي حدت بالرئيس لولا إلى زيارة المنطقة في الآونة الأخيرة. وشدد في جميع لقاءاته في إسرائيل وفلسطين والأردن، على ضرورة إجراء مفاوضات جدية وذات منحى عملي. وأكدت البرازيل مجددا تأييدها لعقد مؤتمر دولي شامل بشأن الشرق الأوسط حالما تتوفر الظروف المناسبة. كما سيكون من المفيد زيادة مشاركة الأطراف الفاعلة ذات الصلة من خارج المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أيضا، بما في ذلك الأمم المتحدة، مواصلة دعم خطة

السلطة الفلسطينية لبناء الدولة. وكما أشار الأمين العام في آخر إحاطة إعلامية قدمها إلى مجلس الأمن في ٢٤ آذار/مارس، يجب أن تصبح إقامة الدولة الفلسطينية حقيقة ناشئة. ومما يثلج صدورنا أن آخر تقرير للبنك الدولي عن التقدم الذي تحرزه السلطة الفلسطينية في هذا الصدد كان إيجابيا.

اليوم، يعقد المجلس مناقشة مفتوحة أخرى حيث ستعرب الوفود عن أسفها إزاء الحالة الإنسانية في غزة، ولن يكون لذلك سوى تأثير عملي طفيف على أرض الواقع. فما زال الحصول على السلع والخدمات الأساسية غير كاف بشكل كبير. وينبغي الترحيب بالقرار الإسرائيلي السماح بمزيد من صادرات السلع الفلسطينية ودخول مواد البناء، والموافقة على بعض مشاريع الأمم المتحدة للتعمير. ومع ذلك، تمثل هذه القرارات بالكاد غيضا من الحلول للمشكلة. ويتعين على إسرائيل العمل بسرعة لتوفق بين مخاوفها الأمنية وتنقل الأشخاص والسلع والخدمات من غزة وإليها. وندعو المجتمع الدولي للنظر في إيجاد السبل الملموسة للمساعدة في معالجة المشكلة.

وثمة مسألة أخرى تتعلق بالحرب في غزة لم تحل بعد هي المساءلة. وما زالت الحاجة تقوم إلى إجراء تحقيقات مستقلة وموثوق بها، وفقا للمعايير الدولية المعمول بها، في الاستنتاجات المثيرة للقلق الواردة في تقرير غولدستون (A/HRC/12/48).

ويجب أن نواصل تفادي عودة الصراع بين لبنان وإسرائيل. ولذلك يجب على جميع الأطراف تنفيذ التزاماتها بأمانة بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وينبغي إجراء تحقيق كامل في انتهاكات أحكامه. كما نحث المجتمع الدولي على مساعدة لبنان في بناء قدرة دولته ومساعدة الحكومة المركزية على بسط سلطتها في جميع أنحاء البلاد.

وعادة ما يتطلب السلام أن تتخذ جميع الأطراف قرارات صعبة. فهو لا يتحقق باتباع الأساليب البارعة وإنما بالحنكة السياسية الحقيقية. أما الذين يعتقدون بأنه يمكن تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط بدون إقامة دولة فلسطينية فيخدعون أنفسهم. وبدلا من أن يحاولوا تجنب نشوء هذه الدولة، ينبغي أن يساعدوا على تهيئة الظروف من أجل أن تكون دولة سلمية ومزدهرة وديمقراطية.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): تنضم أوغندا إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في الإعراب عن المواساة وتقديم التعازي للصين حكومة وشعبا بالوفيات والإصابات والدمار بعد الزلزال الذي وقع هناك اليوم.

أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أشكر الممثلة الدائمة لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانيهما.

تمر عملية السلام في الشرق الأوسط بمرحلة حرجة وحساسة وما زالت الحالة متوترة. وتشيد أوغندا بالجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى استئناف المفاوضات، بما في ذلك الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة مؤخرا لبدء المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وفلسطين. كما نثني على استعداد إسرائيل والقيادة الفلسطينية لإجراء محادثات السلام غير المباشرة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لاستئناف المفاوضات، نشعر بالقلق لعدم إحراز أي تقدم. وما زلنا مقتنعين بأنه لن يتحقق حل شامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط إلا من خلال المفاوضات. وندعو إلى استئناف فوري للمفاوضات بغية التوصل إلى سلام شامل

على أساس رؤية دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ونثني على الجهود المستمرة التي يبذلها الفلسطينيون من أجل الوفاء بالتزاماتهم، بموجب خريطة الطريق، وبخاصة في قطاع الأمن، حيث واصلوا محافظتهم على القانون والنظام، وفي مجالي التنمية الاقتصادية وبناء الدولة. ونشعر بالقلق إزاء استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في الأرض المحتلة، وهو ما لا يتفق مع التزاماتها بموجب خارطة الطريق. ونعتبر أن قرار إسرائيل بناء ١ ٦٠٠ مترل في القدس الشرقية والوحدات الأخرى بالقرب من بيت لحم، فضلا عن إدراج المستجدين على لائحة التراث الوطني الإسرائيلي، تحركات تهدد وتقوض الثقة التي تمس إليها الحاجة. وندعو إلى التجميد التام لجميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي.

إن تدهور الحالة الأمنية يبعث على القلق. ونأسف لاستمرار الهجمات الصاروخية على إسرائيل والغارات الجوية الإسرائيلية المستمرة على غزة، التي تكثفت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا تساعد هذه الهجمات على إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، بل لا تعمل سوى على زيادة نفورهما منها. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد والتنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

ونؤكد مجددا قلقنا إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن استمرار الحصار المفروض على غزة. ولئن كنا نرحب بالمرونة المحدودة التي أبدتها إسرائيل والتي ساعدت على بدء عدد محدود من مشاريع الأمم المتحدة، فإننا نرى أن هذا ليس بكافٍ. وندعو إلى وضع حد للحصار المفروض غزة، على النحو المطلوب في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

كما نشعر بالقلق لأن الفصائل الفلسطينية لم تتغلب بعد على خلافاتها. فهذه الانقسامات تضر بالمفاوضات الشاملة بشأن قضية الشرق الأوسط وبالجهود المبذولة للتعمير والتنمية في غزة. ولذلك ندعو جميع الفلسطينيين إلى حل خلافاتهم وتحقيق الوحدة في إطار الحوار الفلسطيني الداخلي.

أما بخصوص لبنان، فنرحب بالحوار الوطني الذي جرى في الآونة الأخيرة. ونعتبره خطوة إيجابية نحو حل القضايا العالقة في لبنان.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أولا أن أعرب عن عميق تعاطفنا مع أعضاء الوفد الصيني في أعقاب الزلزال المأساوي الذي ضرب بلدهم.

إننا نعرب عن امتناننا للأمانة العامة ولوكيل الأمين العام، السيد باسكو، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

ونود أن نكرر التأكيد على سياسة الدعم الشامل التي يتبعها الاتحاد الروسي من أجل التوصل إلى عملية التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية التي ينبغي أن يكون هدفها النهائي إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وبالطبع، لا تزال الأولوية في ذلك الصدد تتمثل في إجراء المحادثات غير المباشرة التي ينبغي أن تؤدي إلى الحوار المباشر في نهاية المطاف. ومن الواضح أنه سيكون من الصعب للغاية أن يحقق الطرفان ذلك الأمر. ومع ذلك، ليس هناك بديل عن إعادة إطلاق عملية السلام على أساس قانوني دولي، على النحو الذي أيده بيان موسكو الصادر عن المجموعة الرباعية.

ونود أن نؤكد على ضرورة أن تفي الأطراف بالأحكام ذات الصلة من خارطة الطريق، وأولا وقبل كل شيء، إنهاء الأنشطة الاستيطانية. ولسوء الحظ، فإن كثيراً من الإجراءات التي تتخذها القيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، حيث توجد خطط واسعة النطاق للبناء، لن تؤدي سوى إلى الانزعاج الشديد. إن اعتزام

السلطات الإسرائيلية ترحيل عدد كبير من الفلسطينيين من الضفة الغربية تكتنفه مخاطر إضافية تتمثل في تفاقم حدة التوتر في العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية وفي المنطقة بأكملها، مما يزعزع استقرار الوضع في الأراضي الفلسطينية.

كما نود أن نعرب عن قلقنا فيما يتعلق بالتوتر المستمر في غزة واستمرار فرض الحصار على القطاع، والإجراءات السلبية التي يتخذها المتطرفون، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، والاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب إسرائيل، وكل هذا يؤدي إلى معاناة المدنيين وموتهم. ويشكل تدهور الحالة في غزة في آذار/مارس، وهو الأخطر منذ انتهاء العملية العسكرية الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تطورا خطير للغاية. ويعمل الاتحاد الروسي لحل هذه المسألة مع قادة حماس. وقد أكدوا لنا أن السلطات في القطاع تؤيد الحفاظ على الهدوء، وأنهم ليس لهم مصلحة في تصعيد حدة التوتر. وهم يتخذون خطوات مناسبة لمنع إطلاق الصواريخ من غزة.

ونؤيد السيد محمود عباس تأييدا تاما بصفته زعيما لكل الفلسطينيين، كما نؤيد سياسته في البحث عن حلول سياسية للمشاكل المعقّدة التي يواجهها الفلسطينيون. وفي الوقت ذاته، نود أن نؤكد على ضرورة استعادة الوحدة بين الفلسطينيين على أساس المبادرة المصرية. ويعزز ذلك، ضمن أمور أخرى، القدرة الفلسطينية على إجراء المفاوضات. ولا نزال نولي اهتمامنا التام للأحداث التي تجري في هذا السياق.

ونود أن نشدد على أن الموقف العربي الموحّد مهم للغاية بالنسبة للوضع الحالي الشديد التعقيد الذي يسود عملية السلام. ويسرنا أن نلاحظ أنه في مؤتمر القمة الذي عقدته جامعة الدول العربية في ليبيا، اتخذت الدول العربية نهجا مسؤولا وعبّرت عن التزامها بمبادرة السلام العربية. وتلك الروح بالتحديد عرضت روسيا سياستها خلال اجتماع المجموعة الرباعية المعقود في موسكو، الذي سبق أن أشرت إليه. وقد كان الغرض من تلك الخطوة الدولية الشديدة الأهمية مساعدة المشاركين المباشرين في الحوار من أجل أن يتمكنوا مرة أخرى من بدء العمل للتوصل إلى اتفاقات جوهرية، بمساعدة الجهود الدبلوماسية الدولية في الشرق الأوسط، بما في ذلك الجهود التي يبذلها السناتور ميتشيل.

وتهدف سياستنا المتسقة إلى ضمان استمرار المجموعة الرباعية في الاضطلاع بمهمتها. وفي حين يمكننا أن نتفق جميعا على أن المجموعة الرباعية لم تكن ناجحة تماما في هذا الصدد، فإن من الواضح أنه لا يوجد بديل لأساليب العمل الجماعية المعتمدة في إطار المجموعة الرباعية. ويُعد التعاون الوثيق بين المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية من بين أفضل الأدوات اللازمة لتعزيز فعالية المجموعة الرباعية. ونتوقع أنه بمجرد استئناف المشاورات الإسرائيلية – الفلسطينية سوف يجرى حوار هام بشأن التسوية العربية – الإسرائيلية في مؤتمر موسكو المعني بالشرق الأوسط.

أود الآن أن أقول بضع كلمات عن لبنان. إننا نشعر بانزعاج شديد حيال تزايد عدم الاستقرار على طول الخط الأزرق والبيانات الصادرة عن كلا الجانبين فيما يتعلق باحتمال استئناف نزاع شامل في المنطقة. ولذلك السبب من المهم للغاية الآن أن نعكس مسار الاتجاه المتمثل في تزايد الأعمال الاستفزازية، بما فيها على سبيل المثال والاختراق الإسرائيلي للمجال الجوي اللبناني، بقصد منع تحول التوترات إلى مواجهة عسكرية مباشرة في الجنوب اللبناني، وتحقيق الامتثال الصارم من جانب جميع الأطراف للمتطلبات المحددة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحن مقتنعون بأنه، بمساعدة قوات الأمم المتحدة، تصبح الحكومة اللبنانية في وضع يسمح لها بتحقيق الاستقرار هناك. ومع تأرجح الوضع الحالي في المنطقة بين العودة إلى المفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية

عربية – إسرائيلية شاملة والعودة إلى المواجهة، لا نستطيع أن نسمح للشرارة اللبنانية بأن تشعل مرة أخرى فتيل النزاع في الشرق الأوسط.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد باسكو، على إحاطته الإعلامية.

قبل أن أنتقل إلى الموضوع قيد النظر، اسمحوا لي أن أشارك الآخرين تقديم تعازينا لحكومة الصين وشعبها لفقدان الأرواح والإصابات التي يعاني منها الكثيرون نتيجة للزلزال المدمر الذي حل بالبلاد.

لا يزال النهوض بقضية السلام الشامل في الشرق الأوسط من الأولويات العليا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. ولا يزال التزامنا بذلك الهدف غير منقوص، كما أن استئناف المفاوضات تجاه التوصل إلى حل قائم على أساس وجود دولتين هو أفضل طريق للمضي قدماً. ويجب على جميع المعنيين أن يواجهوا حقيقة أساسية، وهي أن سياسة الوضع الراهن التي سادت طوال العقد الماضي لم توفر الأمن الطويل الأجل كما أنها لم تخدم مصالح الطرفين. ويعني اتباع هذا الدرب زيادة حالة عدم الاستقرار والطموحات غير المحققة بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين والآخرين في جميع أنحاء المنطقة.

واليوم، نشاهد صراعا بين الموجودين في المنطقة الذين يقبلون السلام والتعايش السلمي مع إسرائيل والذين يرفضونها ويسعون لمواصلة العنف. ويعني المسار الأخير نشوب نزاع تترتب عليه تبعات إنسانية مأساوية تهدد مستقبل إسرائيل على المدى الطويل بوصفها دولة يهودية آمنة وديمقراطية وتحرم الفلسطينيين من كرامة قيام دولتهم الخاصة بهم. والحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الوحيد لتسوية الصراع. ويقوي الوضع الراهن الرافضين الذين يدعون أن السلام مستحيل، ويضعف من يؤيدون التعايش السلمي.

وفي الوقت ذاته، يجب أن يكون الراغبون في التفاوض قادرين على إظهار نتائج جهودهم. ويجب أن يثبت لمن ينادون بالعنف والصراع وإراقة الدماء أنهم مخطئون. وتصبح جميع التحديات الإقليمية التي نواجهها، بما في ذلك مكافحة التطرف المتسم بالعنف وتعزيز الديمقراطية والازدهار الاقتصادي أكثر صعوبة، إذا ازدادت قوة الرافضين وتأثيرهم. إن المسار الحالي غير مستدام بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

ولذلك ندعو مرة أخرى شركاءنا الدوليين، داخل المجلس وخارجه، إلى دعم المحادثات غير المباشرة التي تؤدي، بأسرع ما يمكن، إلى مفاوضات إسرائيلية – فلسطينية مباشرة. وندعو جميع المعنيين إلى تعزيز مناخ التعاون بين الأطراف، ونجدد دعوتنا المحددة لجميع الدول العربية إلى إقامة حوارات إقليمية ومتعدد الأطراف مع إسرائيل، بالتزامن مع استئناف المفاوضات الثنائية. ولا يستطيع الطرفان الاتفاق بشكل متبادل على نتائج تنهي النزاع وتوفق بين الهدف الفلسطيني المتمثل في إقامة دولة مستقلة قابلة للبقاء على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل الأراضي المتفق عليه، والهدف الإسرائيلي المتمثل في إقامة دولة يهودية داخل حدود آمنة ومعترف بها، وتعكس التطورات اللاحقة وتلبي المتطلبات الأمنية الإسرائيلية، إلا عن طريق إجراء مفاوضات بحسن النية. كما نعتقد أنه يمكن للطرفين أن يتفقا على نحو متبادل على نتائج تحقق طموحات كلا الطرفين فيما يتعلق بالقدس وتصون مركزها بالنسبة لشعوب العالم.

وقد أكد الأمين العام على تلك النقاط عندما تكلم أمام مؤتمر قمة الجامعة العربية المعقود في ليبيا في ٢٧ آذار/مارس. كما نقل اعتقاد أعضاء المجموعة الرباعية

بأنه ينبغي لتلك المحادثات أن تؤدي إلى تسوية يتم التفاوض بشأنها بين الأطراف خلال ٢٤ شهرا، تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وتؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للبقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

والمهم كذلك أن يفي الطرفان بالتزاماتهما وفقا لخارطة الطريق. فالإجراءات التي يتخذها أي طرف من جانب واحد لا يمكن السماح لها بالحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات، ولن يعترف بها المجتمع الدولي. ولا يزال موقفنا واضحا: إننا لا نقبل بإضفاء الطابع الشرعي على النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المتواصل. وينبغي لإسرائيل أن توقف أيضا عمليات إخلاء المنازل الفلسطينية وهدمها. لقد أفصحنا عن آرائنا حيال هذه المسائل خلال الأسابيع العديدة الماضية.

وفي الوقت ذاته، ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تواصل بذل كل الجهود لكفالة الأمن، وإصلاح مؤسسات الحكم لديها، واتخاذ إجراء قوي وثابت لإنهاء جميع أشكال التحريض. وفي هذا الصدد، ندين بشدة تمجيد الإرهابيين، سواء عن طريق بيانات رسمية أو تكريس أماكن عامة بأسمائهم.

ومع ذلك، ينبغي ألاّ نتغاضى عن التقدم الكبير الذي أحرزه كلا الجانبين في الضفة الغربية طوال العام الماضي، بما في ذلك التحسينات المشهودة في الاقتصاد المحلي، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في المجال المالي، وجوانب التقدم المحرز في حكم القانون، والبدء بعلاقة تعاونية أكثر عملية بين الإسرائيليين والفلسطينيين نأمل أن تزداد تطورا.

ولقد أبدت السلطة الفلسطينية التزامها بالإصلاح وبناء المؤسسات. فهي ترسي الأسس لبناء دولة فلسطينية في المستقبل. والسياسات المالية القوية التي تنتهجها السلطة، بدعم لها زاد على ٣ بلايين دولار كمساعدة من المانحين طوال العامين الماضيين، والتزامها بتحسين الأمن وسيادة القانون في الضفة الغربية، أمور ساعدت على توليد نمو اقتصادي كبير في عام ٢٠٠٩.

إن إجراءات السلطة الفلسطينية توحي بالثقة للمستثمرين والمستهلكين، ونحن نشهد دلالات إيجابية على نمو القطاع الخاص وتنميته في الضفة الغربية. فعلى سبيل المثال، من المقرر إطلاق ثلاثة صناديق لرؤوس الأموال في فصل الربيع هذا، بدعم من الولايات المتحدة والمستثمرين العرب والأوروبيين. وتبدأ السلطة أيضا بالإعداد لعقد مؤتمر للمستثمرين في بيت لحم خلال حزيران/يونيه، يركّز على الشركات الصغيرة والمتوسطة. في غضون ذلك، إن معدلات الاشتراك في الوطنية، وهي الشركة الفلسطينية الثانية للهاتف المحمول، واصلت الارتفاع منذ إنشائها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وهناك تسع مبادرات للإسكان بأسعار مقبولة يمكن أن تؤدي إلى إنشاء ١٦ ٠٠٠ وحدة جديدة، تمر الآن بمختلف مراحل التخطيط لها في جميع أنحاء الضفة الغربية. ونحن نؤيد بشدة برنامج السلطة الفلسطينية ومدته عامان لبناء مؤسسات دولة فلسطينية تعزز هذا التقدم.

ولقد اتخذت إسرائيل أيضا خطوات كبيرة لتحسين وصول الفلسطينيين إلى الأسواق المحلية والخارجية، بما في ذلك التخفيف من وطأة نقاط التفتيش. فعلى سبيل المثال، ثمة آلاف من المركبات تدخل كل أسبوع إلى الضفة الغربية من إسرائيل عن طريق معبر جلامه – غيلبوا منذ إعادة فتحه وتوسيعه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وهذه الخطوة، مقرونة بمواصلة التخفيف من وطأة نقاط التفتيش بين جنين ونابلس ورام الله، ساعدت على تكاثر الأموال النقدية وارتفاع الطلب على السلع والخدمات في الجزء الشمالي من الضفة الغربية. ومثال آخر على ذلك، ثمة عشرات آلاف الناس الذين يتوجهون إلى بيت لحم من إسرائيل والضفة الغربية خلال موسم عيد الميلاد، ويسهمون بملايين الدولارات في الاقتصاد المحلي.

بطبيعة الحال، هذه الدلالات على زيادة النشاط والنمو الاقتصاديين يمكن تقويضها بتجدد أعمال العنف. ويتعين القيام بمزيد من العمل. لكننا ينبغي ألاّ نتجاهل التذكرة بأن الإسرائيليين والفلسطينيين بوسعهما العمل معا لبناء مستقبل يكون أكثر إشراقا للمواطنين العاديين في كلا الجانبين.

على العكس من ذلك، إن حالة المدنيين في غزة لا تزال صعبة للغاية، رغم اتخاذ بعض الخطوات الصغيرة إلى الأمام مؤخرا. السلطة الفلسطينية هي في الواقع شريان الحياة لأكثر من نصف مليون شخص في غزة، إذ تؤكد على تسديدها الرواتب ودفعات الرفاه الاجتماعي في الوقت المحدد. وتخطط السلطة لتكريس قرابة نصف ميزانيتها البالغة ٣,٩ بليون دولار لغزة في عام ٢٠١٠. ونحث جميع الأطراف والشركاء، بما في ذلك إسرائيل، على التركيز على تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة، وإعادة بناء القطاع المدني الخاص الذي سيكون المحرك لانتعاش غزة.

إن إسرائيل اتخذت خطوات لتحسين تدفق السلع الإنسانية إلى غزة، بغية التخفيف من حدة الصعوبات وحالة الضيق التي لا يزال يواجهها المدنيون في غزة كل يوم. وزادت إسرائيل أيضا كميات ونطاق السلع غير الغذائية التي تدخل إلى غزة وتخرج منها عن طريق المعابر الرسمية لتشمل الزجاج، والألومنيوم، وبعض مواد البناء، بما في ذلك الإسمنت وبعض السلع الأخرى. ووافقت إسرائيل أيضا على إنجاز عدة مشاريع هامة للأمم المتحدة.

ونحن نواصل حث إسرائيل على زيادة فتح المعابر، تمشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) واتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥، مع الرصد المناسب لتلبية الشواغل الأمنية، بغية السماح بعبور الناس والمساعدة الإنسانية والسلع التجارية إلى غزة ومنها دونما إعاقة.

وإن تدخّل حماس بشحنات المساعدة الدولية وبعمل شركائنا من المنظمات غير الحكومية يعقّد جهودنا في غزة. واستمرار حماس في تهريب الأسلحة وتدخّلها المباشر مؤخرا بالنظام المصرفي التجاري الرسمي يقوضان الأمن والازدهار للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. فعلى حماس أن تتقبل المبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية، التي تشكل ركائز الدولة الفلسطينية المستقلة: نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقات السابقة. إنها لم تبدِ اهتماما ببناء مستقبل للشعب الفلسطيني يتجاوز خطاباتها الحاقدة واحتضانها العنف.

ولقد شهدنا مؤخرا زيادة كبيرة في الهجمات بالصواريخ من غزة على إسرائيل – وهذا تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين. وقع ٢٠ هجوما من هذا النوع في آذار/مارس وحده، وما مجموعه ٤٠ هجوما هذا العام. وثمة مجموعات من غير حماس ادّعت مسؤوليتها عن هذه الهجمات الإرهابية. إن حماس أكدت سيطرتها على غزة في عام ٢٠٠٧، وهي عرضة بالتالي للمساءلة إزاء كفالة وقف هذه الهجمات. وندعو كذلك من جديد إلى إطلاق جلعاد شاليت على الفور، الذي اختطفته حماس وتحتجزه منذ عام ٢٠٠٦.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أذكّر المجلس بالدور الهام الذي يمكن للبنان أن يؤديه في الجهود الآيلة إلى كفالة سلام شامل. إن المحكمة الخاصة بلبنان تظل أداة رئيسية لإنهاء مرحلة من الإفلات من العقاب تجاه اغتيالات سياسية وقعت في لبنان. ومثلما ذكرت وزيرة الخارجية كلينتون، فإن المحكمة ليست للمساومة؛ إنها عملية قضائية مستقلة. وتأييد الولايات المتحدة للمحكمة في سعيها إلى تحقيق العدالة لن يتراجع. ونؤكد مجددا دعمنا لحكومة لبنان السيادية والتنفيذ الكامل للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكلها قرارات ملزمة بالتساوي.

بيد أن نقل الأسلحة من سورية إلى حزب الله يقوض قدرة الحكومة اللبنانية على ممارسة السيادة على كامل أراضيها، ويجازف في إشعال صراع لا يريده أحد. ونشعر بقلق متزايد إزاء الأسلحة المتطورة التي يتم نقلها. وما فتئنا نؤكد على شواغلنا القوية للسلطات السورية واللبنانية، وأوضحنا أنها بحاجة إلى اتخاذ إجراءات تقلل من خطر اندلاع الصراع وخطورته، لا أن تتخذ إجراءات لزيادة خطر اندلاعه.

إن الولايات المتحدة تواصل التشديد لجميع الأطراف ذات الصلة على أهمية تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، اللذين يدعوان إلى إنهاء تهريب الأسلحة إلى لبنان، وإلى نزع سلاح حزب الله، في جملة أمور أخرى. ونظل ملتزمين بدعم سيادة واستقلال لبنان، والعمل على تعزيز شركائنا في الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثل اليابان.

وأنا أيضا أنضم إلى زملائي في شكر السيد باسكو على استكماله للمعلومات، وإنني ممتن جدا كذلك للسفيرة شاليف والسفير منصور على إسهاماتهما كل منهما.

إن السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم هو عبر المفاوضات الصادقة التي تجري بحسن نية بين الأطراف المعنية. ونحن نؤيد بشكل خاص الجهد الذي تبذله الولايات المتحدة لإجراء مفاوضات عن قرب وإعادة البدء بإجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين. وإننا نقدر بيان المجموعة الرباعية في هذا الصدد المؤرخ ١٩ آذار/مارس. ونشجع الطرفين على المبادرة إلى إعادة البدء بالمفاوضات المباشرة. وينبغي أن تؤدي المفاوضات إلى الحل على أساس الدولتين الذي سينهي احتلال الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. واليابان تدعم وتساعد خطة السلطة الفلسطينية لبناء دولة فلسطينية خلال ٢٤ شهرا، وذلك من خلال تقديم المساعدة لبناء المؤسسات والقدرات. والوحدة الفلسطينية مسألة أساسية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وعلى الطرفين أن ينفذا التزاماتهما وتعهداتهما وفقا لخارطة الطريق. إننا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية وإلى عدم تنفيذ القرار المتعلق ببناء وحدات سكنية جديدة في القدس الشرقية. وينبغي الامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يصدر حكما مسبقا على مفاوضات الوضع النهائي. كما أننا ندعو إسرائيل إلى عدم تنفيذ التدابير التي ستلقي أعباء غير مناسبة على الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وفيما يتصل بالسلطة الفلسطينية، فإننا ندعوها إلى مواصلة الجهود لتحسين الحالة الأمنية والوفاء بالتزامها بوقف أعمال العنف والإرهاب.

وبمرور ما يزيد على عام بعد اعتماد القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وانتهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، يستمر الحصار الإسرائيلي بإيجاد حالة إنسانية خطيرة في غزة. وهذه حالة لا يمكن قبولها. ويحدونا خالص الأمل بأن الخطوة المتواضعة، لكنها إيجابية، التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا، سيتبعها تعزيز حرية نقل البضائع ومواد التعمير. كما أننا ندعو جميع المسؤولين عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل أن يوقفوا تلك الأعمال على الفور.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. وأتشرف الآن بإعطاء الكلمة لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني اليوم أن أخاطب مجلس الأمن نيابة عن حركة عدم الانحياز. وأبدأ بالإعراب عن تعاطف وتضامن وتعازي أعضاء الحركة للصين حكومة وشعبا، بينما تتصدى لعواقب الزلزال الكبير الذي ضربها اليوم، وأسفر عن خسائر بشرية ومادية.

وأود أن أبدأ بياني بالتأكيد على أهمية عقد هذه المناقشة المفتوحة في هذه المرحلة الحرجة، بينما يبذل المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء المجموعة الرباعية، جهودا لا تكل لتحقيق الحل القائم على الدولتين وإحلال السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط. إن الدفع قدما بقضية السلام من خلال إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ما زال يمثل أحد أهم أولويات وأهداف حركة عدم الانحياز. والتزام الحركة بهدف السلام لا يتزعزع، غير أن الممارسات والسياسات الإسرائيلية الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تثير القلق والشكوك حول تحقيق السلام وقابلية الحل القائم على أساس الدولتين للتطبيق.

فعلى الرغم من توافق الآراء الدولي بشأن حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ والجهود الجادة المبذولة من جانب جميع الشركاء الدوليين والإقليميين لاستئناف المفاوضات، بما في ذلك المحادثات غير المباشرة، فإن التسوية العادلة والدائمة لقضية فلسطين ما زالت تبدو بعيدة المنال نظرا لمواقف إسرائيل واستمرار عدم امتثالها للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وهناك حاجة إلى بذل جهد حازم من جانب مجلس الأمن بغية الخروج من المأزق الحالي والضغط من أجل الاستئناف المبكر لعملية المفاوضات واستكمالها. وجلي أن المفاوضات لا يمكن أن تُستأنف بينما تُتخذ الإجراءات لفرض أمر واقع بالقوة على الشعب الفلسطيني من خلال تغيير التشكيل الديمغرافي وطبيعة ومركز الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في القدس الشرقية ومحيطها.

إن حركة عدم الانحياز تكرر التأكيد على مطلبها بأن تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالامتثال للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وأن تفي بالتزاماتها وفقا لخارطة الطريق، وبتهيئة البيئة المؤاتية للمفاوضات وتحقيق السلام. وتكرر الحركة التأكيد على أن أي إجراءات أحادية الجانب تتخذها إسرائيل لن يُسمح لها بالحكم مسبقا على نتائج المفاوضات ولن يتم الاعتراف بها من جانب المجتمع الدولي. ويجب أن يكون المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، حازما في التصدي لأنشطة إسرائيل الاستيطانية وفي مطالبة إسرائيل بالامتثال لالتزاماتها. ويجب أن تتفاوض إسرائيل على نحو لا لبس فيه على جميع المسائل الأساسية وحلها، أي القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود والأمن والمياه، على أن يتم ذلك بطريقة شاملة وفي إطار زمني محدد.

ويقع على مجلس الأمن التزام إزاء ذلك الهدف. وعليه أن يتحمل مسؤوليته عن صون السلام في الشرق الأوسط وإقامة دولة فلسطين المستقلة والقابلة للبقاء على أساس حل الدولتين. إن حركة عدم الانحياز يساورها القلق إزاء استمرار استفزازات إسرائيل واتخاذها تدابير غير قانونية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها، ولا سيما خطط بناء وحدات استيطانية جديدة وإجراءات السيطرة على أماكن دينية وضمها. وتدين الحركة إعلان إسرائيل أنها ستضم المسجد الإبراهيمي في الخليل، ومسجد بلال في بيت لحم (قبر راحل) وأسوار مدينة القدس القديمة إلى قائمة تراثها القومي. وعلاوة على ذلك، تدين الحركة الهجمات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المصلين الفلسطينيين في مجمع الحرم الشريف، بما في ذلك المسجد الأقصى. وفي هذا الصدد، من الضروري أن يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار الحساسية الدينية ومشاعر الإحباط والخيبة التي تعم مختلف أنحاء العالم إزاء المحاولات الإسرائيلية المتكررة لتغيير طبيعة وتشكيل ومركز القدس الشرقية وللسيطرة على الأماكن الدينية المقدسة بدون رد فعل من مجلس الأمن.

وإذ نذكر بأن ضم القدس الشرقية المحتلة غير قانوني ولاغ وباطل وغير معترف به من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فإن حركة عدم الانحياز تكرر التأكيد على أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأنها عاصمة دولة فلسطين في المستقبل. وفي هذا الصدد، تدين حركة عدم الانحياز قرار حكومة إسرائيل المضي قدما في خطط بناء وحدات سكنية جديدة في المدينة ومحيطها، بما في ذلك الإعلان عن الموافقة على بناء ١ ٦٠٠ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية و ١١٢ وحدة أخرى بالقرب من بيت لحم، متحدية بذلك توافق الآراء الدولي الواسع النطاق ضد ذلك والدعوات المتكررة إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

وترحب الحركة باعتزام المجموعة الرباعية متابعة التطورات في القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها عن كثب، والنظر في اتخاذ خطوات إضافية يمكن أن تدعو الحاجة إليها لمواجهة الحالة في الميدان. وتدعو الحركة مجلس الأمن إلى اتخاذ خطوات مماثلة والتأكيد مجددا على قراراته السابقة بشأن القدس الشرقية، لا سيما القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، بغية وقف المزيد من التدهور للحالة المتفجرة أصلا ولتعزيز بيئة مؤاتية لمساعي السلام.

إن أزمة غزة التي ظلت بدون حل ما زالت تترك آثارا سلبية على جهود دفع عجلة السلام في المنطقة وتسبب للسكان المدنيين الفلسطينيين معاناة لا يمكن قبولها. وما فتئنا نشهد معاناة إنسانية لا يمكن تحملها بسبب الحصار الإسرائيلي المستمر وغير القانوني. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على وجوب احترام القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة. وتطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بأن تفك الحصار غير القانوني على الفور وأن تنفذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وقرار دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة (دإط-١٠/٦).

إن حركة عدم الانحياز ترحب بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك زيارة الأمين العام إلى غزة وجهوده لتمكين الفتح الفوري والدائم لجميع المعابر الحدودية بغية تخفيف وطأة الأزمة في غزة وتأمين التعمير على وجه السرعة. وعلاوة على ذلك، تشدد الحركة مرة أخرى على الحاجة العاجلة إلى بدء التعمير في غزة على الفور، وتشجب استمرار إسرائيل في وضع العراقيل أمام عملية التعمير، بما في ذلك عرقلة المشاريع التي تنفذها الأمم المتحدة، على الرغم من توافر الموارد المالية.

كما تؤكد حركة عدم الانحياز على أهمية إجراء التحقيقات في عمليات انتهاك القانون الدولي الإنساني الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة، المعروف بتقرير غولدستون (A/HRC/12/48). ويجب أن تكون تلك التحقيقات مستقلة وموثوقا بها ومتفقة مع المعايير الدولية. وتشدد كذلك حركة عدم الانحياز التأكيد على أهمية وإلحاحية المصالحة الفلسطينية وطابعها الملح، وتؤكد مجددا دعمها لجميع الجهود المبذولة لتحقيق ذلك، بما فيها المساعي المصرية والإقليمية.

ولدى تناول حركة عدم الانحياز للحالة في الشرق الأوسط، ما زالت تشعر ببالغ القلق إزاء انتهاكات إسرائيل لسيادة لبنان بصورة متواصلة ومنتظمة، بما يخالف قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والتهديد باحتمال التصعيد. وتؤكد الحركة مجددا دعوتها إلى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا تاما، بما في ذلك انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية في مزارع شبعا وكفار شوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير المركز القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري

المحتل وهيكله المؤسسي، فضلا عن التدابير الإسرائيلية الرامية إلى فرض ولاية قضائية وإدارة هناك، تدابير وإجراءات لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وتطالب حركة عدم الانحياز بأن تتقيد إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وتنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي الختام، لا تزال حركة عدم الانحياز ملتزمة بهدف حل الدولتين من أجل السلام، وتشدد على العواقب الخطيرة للتدابير الإسرائيلية الجارية في المنطقة. ومن الحيوي في هذا المنعطف الخطير أن تتحمل جميع الأطراف مسؤولياتها للمضي قدما نحو تسوية شاملة ودائمة للصراع العربي – الإسرائيلي. وفضلا عن ذلك، على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا قويا لتعزيز العملية وللتأكيد مجددا على المرجعيات الواضحة للمفاوضات بشأن جميع المسائل الرئيسية على المسار الفلسطيني، على النحو الوارد في القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، ألاّ يسمح للتعنت الإسرائيلي والتدابير الإسرائيلية غير المشروعة بعرقلة خطواته الحاسمة لترجمة رؤية الدولتين إلى حقيقة واقعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي.

أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود كذلك أن أشيد برئاستكم القديرة، سيدي، والرئاسة الناجحة لزميلنا، الممثل الدائم لغابون، في الشهر الماضي.

وأود أن أعرب عن أحر تعازينا للممثل الدائم للصين، ومن خلاله، لحكومته وشعبه.

إننا نجتمع في مجلس الأمن، بعدما اجتمعنا مرات لا تعد ولا تحصى، منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، التي تتعرض للخطر مرة أخرى بسبب الأعمال الإسرائيلية غير المسؤولة وغير القانونية التي يمكن أن تجر المنطقة برمتها إلى حرب أخرى، مع احتمال كبير بانتشارها بصورة غير خاضعة للسيطرة في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. ومرة أخرى، تدير إسرائيل ظهرها للجهود المتزايدة التي يبذلها المجتمع الدولي بغية استئناف محادثات السلام، ولم تستجب وفقا لذلك لمتطلباتها، وفي مقدمتها تنفيذ القرارات الدولية التي تدعو إلى انسحابها التام من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وفي الواقع، تواصل الحكومة الإسرائيلية تعزيز إجراءاتها غير القانونية بهدف فرض الأمر الواقع بصورة عدوانية على الشعب الفلسطيني من خلال قوتها العسكرية. ومن الواضح أن استمرار هذا السلوك الإسرائيلي غير القانوني والاستفزازي سيعرض للخطر تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

وهذه التدابير الإسرائيلية غير القانونية التي تشمل تصعيدا جامحا وغير مشروع في الأنشطة الاستيطانية، التي تسدد ضربة خطيرة لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ والحصار المتواصل منذ ثلاث سنوات على قطاع غزة، الذي يخنق ببطء متطلبات الحياة الأساسية؛ والقرار غير المسؤول والعدواني بإضافة الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال ابن رباح إلى قائمة ما يسمى بمواقع التراث الإسرائيلية؛ والموافقة المشينة

من المحكمة الإسرائيلية العليا على بناء ما يسمى بمتحف التسامح بتدمير إحدى المقابر الإسلامية القديمة وإقامته عليها في القدس؛ والاستمرار في بناء جدار الفصل؛ وطرد الأسر الفلسطينية من المدينة؛ وفرض قيود صارمة على التنقل، التي عزلت فعلا المدينة عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وإصدار قبل مجرد يومين أمر إسرائيلي بالغ الخطورة يمنح قوات الاحتلال سلطة توقيف الفلسطينيين وسجنهم وترحيلهم من الضفة الغربية؛ واستمرار أعمال الحفر والتنقيب الخطيرة تحت المسجد الأقصى وفي محيطه وجواره.

وهذه الانتهاكات هي أكبر دليل على سياسة التطهير العرقي والعدوان التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ونية صناع القرار الإسرائيليين شن حرب مميتة على عملية السلام وتقويض الجهود الدولية للتوصل إلى سلام دائم وشامل في المنطقة. وتدين منظمة المؤتمر الإسلامي بقوة هذه الانتهاكات الإسرائيلية، وتطالب بوقف جميع هذه الأنشطة فورا، عملا بالتزامات السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، تذكر منظمة المؤتمر الإسلامي، من جملة أمور، بقرارات مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، التي لا تزال سارية ويجب تنفيذها كافة. وتطالب مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي أن تمتثل إسرائيل أيضا بالقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وتنسحب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ورغم الرفض الدولي بالإجماع لضم إسرائيل بحكم الأمر الواقع القدس الشريف في عام ١٩٨٠، ورغم الدعوات القوية إلى وقف إسرائيل فورا جميع التدابير الاستعمارية، ما زالت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل حملتها غير القانونية الموجهة نحو تغيير الهوية العربية الفلسطينية لمدينة القدس الشريف. ولقد أكدّ أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، في الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين المعقود في دمشق، أن جميع الإجراءات والممارسات الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية في القدس وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة باطلة ولاغية، وتطالب بصورة عاجلة مجلس الأمن بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة.

وندين بقوة الهجمات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية على المصلين الفلسطينيين في المسجد الأقصى ومجمع الحرم الشريف في القدس الشريف. وسوف يكون لأي أعمال استفزازية وغير قانونية وأحادية الجانب ضد المسجد الأقصى الشريف مضاعفات خطيرة جدا في العالم الإسلامي ويمكن أن تشعل مرة أخرى حلقة من العنف من المرجح أن تزعزع استقرار المنطقة وبقية العالم.

ومجموعة دول منظمة المؤتمر الإسلامي تدين بشدة قرار الحكومة الإسرائيلية بسلب الحرم الإبراهيمي بصورة غير قانونية في مدينة الخليل الفلسطينية المحتلة وسلب مسجد بلال في مدينة بيت لحم المحتلة. وتشدد مجموعة المؤتمر الإسلامي على لا شرعية قرار الحكومة الإسرائيلية ذاك وتعتبره لاغيا وباطلا ولا تأثير له على الإطلاق.

ومجموعة المؤتمر الإسلامي تدعو الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولياتها عن اتخاذ التدابير الضرورية العاجلة لحمل الحكومة الإسرائيلية على إلغاء قراراتها التي تنم عن الاستهتار وعلى الامتناع عن القيام بأي أعمال استفزازية أخرى ترمي إلى تقويض فرص تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة.

يعرف الجميع أن الحكومة الإسرائيلية تواصل تجاهل مطالب المجتمع الدولي برفع الحصار الخارج على القانون الذي فرضته على قطاع غزة طيلة السنوات الثلاث الماضية. وتدين منظمة المؤتمر الإسلامي هذا الحصار الهمجي وتعرب عن شديد قلقها من التدهور الخطير في الظروف الاجتماعية – الاقتصادية ومن اشتداد الأزمة الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين. وتدعو منظمة المؤتمر الإسلامي إسرائيل إلى إنهاء تدابير العقاب الجماعي التي اتخذتها ضد السكان المدنيين في غزة وتطالب إسرائيل بأن ترفع الحصار الإسرائيلي الجائر فورا وبأن تفتح كل نقاط العبور مع غزة، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

هذه أول مرة في تاريخ البشرية يُمنع فيها شعب من مغادرة منطقة حرب، طلبا للسلامة. وترحب منظمة المؤتمر الإسلامي باعتماد الجمعية العامة قرارها ٢٥٤/٦٤ في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ فيما يتصل بتقرير المتابعة الثاني لتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن صراع غزة. وترى مجموعة دول المؤتمر الإسلامي أن القرار يمثل خطوة هامة نحو تحديد المسؤولية عن الانتهاكات الإسرائيلية هذه التي أثبت تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) صحة وقوعها. وبالتالي يتعين على أجهزة الأمم المتحدة المعنية، بما فيها مجلس الأمن، اتخاذ مزيد من الإجراءات لكفالة تقديم الإسرائيليين مرتكبي هذه الجرائم للعدالة ولوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب ولعقليتها التي توحي لها بأنها فوق القانون.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تظل تشعر بشديد القلق من الخروقات الإسرائيلية الجوية والبرية المستمرة لسيادة لبنان، في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتطالب إسرائيل بالانسحاب التام مما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة في مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي تقف أيضا مع المجتمع الدولي في وقفته التي تؤكد أن كل التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير المركز القانوني والطبيعي والديمغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، فضلا عن التدابير الإسرائيلية بفرض ولايتها القضائية وإدارتها هناك، تعتبر لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وتطالب منظمة المؤتمر الإسلامي إسرائيل بأن تتقيد تقيدا تاما وعلى الفور بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) فتنسحب انسحابا تاما من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتنفيذا أيضا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وتدعو منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن بما يتماشى مع مسؤولياته بموجب الميثاق، إلى تكثيف جهوده الرامية إلى تسريع عملية إنجاز تسوية سلمية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

وتكرر منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الصدد دعمها الثابت الذي لا يني لتأسيس دولة فلسطينية استنادا إلى التزام بالحق السيادي على الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وبحل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

(تكلم بالعربية)

اسمحوا لي الآن أن أتكلم بصفتي ممثلا لسوريا.

أسعدنا اليوم أن نستمع إلى قراءة مشتركة لأعضاء المجلس. وهذه القراءة المشتركة أدانت ما تقوم به إسرائيل من إجراءات أحادية الجانب، مخالفة لالتزاماتها كسلطة قائمة بالاحتلال، بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وقانون

الحرب – معاهدة لاهاي – لعام ١٩٠٧. هذه الإجراءات الإسرائيلية تناقض إرادة الشرعية الدولية بإقامة سلام عادل وشامل في المنطقة وإنشاء الدولة الفلسطينية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

لكن يبدو أن المندوبة الإسرائيلية وحكومتها لا يعترفون بشيء اسمه اتفاقيات جنيف ولا بشيء اسمه قانون الحرب ولا بشيء اسمه قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك ٣٨ قرارا لمجلس الأمن. وأريد أن أنوه بأن عدد القرارات الدولية الصادرة عن هذا المجلس، وعن الجمعية العامة، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ضد إسرائيل يبلغ أضعافا مضاعفة مجموع القرارات التي صدرت عن مجمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ تأسيس هذه المنظمة في عام ١٩٤٥.

لا بل إن الكثير من زعماء إسرائيل السياسيين وقادتها العسكريين أضحوا لا يستطيعون السفر إلى الخارج لأنهم مطلوبون بجرائم حرب. هذه هي الحقيقة التي ينبغي لنا جميعا أن نتذكرها باستمرار في هذا المجلس وفي محافل الأمم المتحدة الأخرى.

الوقت جدا مناسب لإنشاء لجنة تكلف بجرد هذه القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن. وسيجد الأعضاء أن النتيجة مفزعة. وينبغي لنا أيضا أن نفكر في إنشاء لجنة تكلف بتأليف قاموس نسجل فيه جميعا، كمجتمع دولي، جرائم إرهاب الدولة الإسرائيلية منذ تأسيسها، وآخرها طبعا ما قام به الموساد في دبي.

نصت الفقرة ٣٩ من تقرير الأمين العام الأخير (S/2010/105) بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على ما يلي: ”لم تبلّغ الحكومة اللبنانية عن أي خرق لحظر توريد السلاح المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)“. والتقريران الصادران لم يذكر أي منهما شيئا عن ما يسمى بتهريب السلاح عبر الحدود السورية اللبنانية. إن ما تروج له إسرائيل حقيقة في ادعاءاتها له هدف واحد فقط هو أن تبعد الأنظار عن أنها هي سبب التوتر الحقيقي في الشرق الأوسط، وهي تهدف أيضا إلى التعتيم على ما تقوم به إسرائيل من تهديد لجيرانها وللمنطقة بشكل عام.

إسرائيل منعت قبل يومين التوصل إلى اتفاق في باريس حول مؤتمر أوروبي – متوسطي لدراسة مسألة نقص المياه في الشرق الأوسط. هل يعرف الأعضاء لماذا أفشلت إسرائيل هذا المؤتمر؟ أفشلته لأن الجانب الأوروبي والعربي ذكر في مسودة الوثيقة الختامية كلمة ”الأراضي المحتلة“. إن إسرائيل لا تعترف بوجود شيء اسمه الأراضي المحتلة. فهي أصلا لا تعترف بكم كلكم، ولا باتفاقيات جنيف، ولا بالقانون الدولي. حتى ذكر كلمة ”أراض محتلة“ رفضته إسرائيل في باريس بالأمس.

أما عن الأسلحة النووية، فهذه فضيحة الفضائح، كلنا نعرف ومصدر المعلومات ليس مصدرا سوريا، بل هو مصدر سويدي. كلكم تعرفون هذا الكتاب، فهو مرجع في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. هناك أكثر من ١٥ صفحة حول السلاح النووي الإسرائيلي في هذا المرجع الدولي. إسرائيل تملك ترسانة نووية تتجاوز ٣٠٠ قنبلة نووية، وتملك صواريخ قادرة على حمل هذه القذائف النووية إلى مسافة تصل إلى ٧ آلاف كيلومتر. أي أنها تصل إلى أوروبا والصين وأمريكا.

إسرائيل هي الطرف الوحيد الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حتى الآن، في المنطقة. وهي التي أعاقت إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي مبادرة قدّمها بلدي عندما كان عضوا في هذا المجلس الموقر في عام ٢٠٠٣. لكنها لم تر النور لأسباب يعرفها الجميع.

السيد العتيبي (الكويت): سيدي الرئيس، في البداية، أود أن أضم صوتي إلى من سبقوني في تقديم أحر التعازي والمواساة لحكومة وشعب الصين وأسر ضحايا الزلزال المدمر الذي ضرب أرض الصين اليوم.

يشرفني أن ألقي هذه الكلمة أمام مجلس الأمن، باسم الدول الأعضاء في المجموعة العربية، في هذه الجلسة الهامة لمناقشة بند ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“، التي نشكركم على عقدها.

ونشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية في بداية هذه الجلسة، التي تكمن أهميتها في أنها تذكير بمسؤولية المجتمع الدولي تجاه الشعب الفلسطيني الذي ما زال يعاني ويلات الاحتلال نتيجة إصرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على تجاهل التزاماتها الدولية واستمرارها في احتلال الأراضي العربية.

ومن المؤسف أنه وبعد مرور ستة عقود لا زالت القضية الفلسطينية التي تمثِّل لب وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي تشغل المجتمع الدولي نتيجة عجزه وتقاعسه عن إيجاد حل سلمي يحقق العدالة ويعيد الأراضي المسلوبة إلى أصحابها وفقا لقرارات الشرعية الدولية. إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بدلا من أن تستجيب للقرارات والنداءات الدولية بالانسحاب وإنهاء الاحتلال تبذل قصارى جهدها لتقويض وعرقلة جهود السلام، بل وتعمل على ترسيخ احتلالها غير المشروع للأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ في تحدٍ واضح وسافر للمجتمع الدولي دون أية عواقب.

فالممارسات والسياسات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي المحتلة كالأنشطة الاستيطانية وحصارها غير الإنساني المستمر على قطاع غزة، والجدار العازل وفرضها القيود على حركة السكان المدنيين، وإجراءات تهويد مدينة القدس وقرارها مؤخرا بإصدار أمر عسكري يخوّل قوات الاحتلال الإسرائيلي بترحيل عشرات الآلاف من الفلسطينيين من منازلهم في مدينة القدس والضفة الغربية، في الوقت الذي تسمح فيه لأي يهودي في العالم بالاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية. إن جميع هذه الأعمال تثبت بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تزدري المجتمع الدولي ولا تعير أية أهمية للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وهو ما يتناقض تماما مع ادعاءات وتصريحات المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية بأن إسرائيل شريكة في السلام وصادقة في التزامها بحل الدولتين. ولعل تصريح رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو في الشهر الماضي بأن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وأن الاستيطان سيستمر في القدس هو دليل على تحدِّيها وعدم اكتراثها لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

وكذلك الإدانات التي صدرت عن المجتمع الدولي لهذه السياسات الاستفزازية والتصعيدية. ويبدو واضحا أن إطالة أمد الاحتلال الإسرائيلي لا يعود فقط لعدم استجابة إسرائيل وتنفيذها لالتزاماتها الدولية، إنما إلى عدم تحمُّل المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن لمسؤولياته القانونية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وسماحه لإسرائيل بمواصلة التصرف كدولة فوق القانون ومعفية من أية عواقب والتزامات. وقد ساهم هذا الأمر في استمرارها في انتهاكاتها وخروقاتها، وبالتالي استمرار عدم الاستقرار والتوتر السياسي والأمني في المنطقة. لذا، يتوجب على مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته القانونية لمواجهة هذه التحديات الجدِّية باتخاذ خطوات عملية تدعم إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧.

وفي الوقت الذي نرحب فيه بالبيان الصادر عن اجتماع المجموعة الرباعية الذي عُقد في موسكو الشهر الماضي، والذي أدان نشاط إسرائيل الاستيطاني، إلاّ أننا ندعوها للتمسك بموقفها المبدئي والأساسي الذي دعت فيه إلى الوقف الكامل لسياسة الاستيطان في كافة الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك ما يسمى ''النمو الطبيعي''، على اعتبار أن الاستيطان يشكِّل عائقا خطيرا أمام تحقيق السلام العادل والشامل. ومن الضروري كذلك أن يستمر المجتمع الدولي في رفضه وعدم قبوله لأية حجج إسرائيلية لاستمرار الاستيطان وحملها على الالتزام بقراري مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١).

لا شك أن إسرائيل فسّرت مبادرة السلام العربية على أنها ضعف فتمادت في غطرستها وأعمالها العدوانية وإجراءاتها القسرية ضد الفلسطينيين، وشددت حصارها على غزة مما نتج عنه مأساة إنسانية مخيفة تم توثيقها من قِبل الأمم المتحدة وعاينها على أرض الواقع الأمين العام أثناء زيارته الأخيرة إلى المنطقة والتي أكد خلالها أن الحصار يسبب معاناة إنسانية غير مقبولة، ويجب على إسرائيل القيام فوراً برفع هذا الحصار الظالم وعدم عرقلة وصول الاحتياجات الإنسانية ومستلزمات إعادة بناء ما دمّره العدوان العسكري الإسرائيلي.

وإمعاناً في الاستخفاف بالمقدسات والمشاعر الدينية، قامت إسرائيل بضم الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال إلى قائمة ما يسمى بالمواقع التراثية الإسرائيلية، فهذه المواقع تقع داخل الأراضي العربية المحتلة ولا يوجد لإسرائيل أي ولاية قانونية أو شرعية عليها، وهي مواقع دينية وإنسانية ذات طابع محدد لا يمكن تغيير هويتها، كما تحاول إسرائيل وبصورة مستمرة تهويد وتغيير كافة المعالم العربية والإسلامية في القدس والأراضي العربية المحتلة، وتثمِّن المجموعة العربية القرار الذي اعتمده المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في اجتماعه الـ ١٨٤ برفض الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب الهادفة إلى تغيير طابع ومركز القدس وتركيبتها الديموغرافية.

في ظل عدم وجود طرف إسرائيلي جاد يتحمل مسؤولياته الدولية، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط تحتضر ونخشى أن يتم وأد مبادرة السلام العربية نتيجة استمرار إسرائيل بالممارسات والسياسات غير القانونية والتدابير أحادية الجانب الهادفة إلى تغيير الواقع الديموغرافي والجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ومحاولات الالتفاف على أسس عملية السلام والقضاء على فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس.

وفي هذا السياق، نجدد تأكيدنا على الموقف العربي المطالب بضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومن الأراضي التي لا زالت محتلة في الجنوب اللبناني وهي مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر والعمل على التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم وفق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظرا لأنه لا يزال هناك عدد كبير من المتكلمين، أعتزم الاستماع إلى متكلم آخر فحسب في هذا الصباح. وأود أن أعطي الكلمة للسيد بيدرو سيرانو، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على دعوة الاتحاد الأوروبي إلى هذه المناقشة الهامة.

ونتوجه بالشكر الجزيل أيضا لوكيل الأمين العام باسكو على تقريره.

وأود، في البداية، أن أضم صوتي إلى الآخرين في الإعراب عن تعازي الاتحاد الأوروبي وتعاطفه مع الصين حكومة وشعبا فيما تكبدته من ضحايا وخسائر في الزلزال الذي وقع اليوم.

ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك أوكرانيا.

كانت آخر مرة تعقد فيها مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وانقطاع المفاوضات والفراغ الذي أعقب ذلك يشكّلان مصدر قلق كبير للاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي. وما زال استئناف المفاوضات ضرورة مطلقة، وهي الآن أكثر إلحاحا من ذي قبل. ويدعو الاتحاد الأوروبي الإسرائيليين والفلسطينيين إلى استئناف مفاوضات هادفة بشأن جميع قضايا الوضع النهائي دون مزيد من الإبطاء. وعدم القيام بذلك سيكون له عواقب سلبية وسيعوق جهود إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويدعم الاتحاد الأوروبي بقوة الجهود الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الرامية إلى استئناف المفاوضات. وما زال قيام الولايات المتحدة بجهد حازم وطموح متواصل أمراً لا غنى عنه. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة ودعم جهودها. وفي غضون ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي، مع شركائه من المجموعة الرباعية والجامعة العربية، البحث بنشاط عن سبل لكفالة التوصل إلى اتفاق سلام خلال فترة الـ ٢٤ شهرا المذكورة في بيان المجموعة الرباعية المتفق عليه في موسكو في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠. والاتحاد الأوروبي يواصل دعم المشاركة التي أعيد تنشيطها للمجموعة الرباعية.

ما زالت إقامة دولة فلسطين وتحقيق حل الدولتين مصلحة أوروبية أساسية. والاتحاد الأوروبي مستعد كذلك لتكثيف جهوده عن طريق تيسير عقد اتفاقات سلام واستدامتها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل على تقديم إسهامات في مجالات بناء الدولة والقضايا الإقليمية واللاجئين والأمن والقدس، وسنواصل المساعدة في بناء الدولة الفلسطينية للإعداد لقيام دولة فلسطينية. والاتحاد مستعد لتقديم الدعم الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي الكامل لخطة حكومة السلطة الفلسطينية ”فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة“.

وبغية استعادة مصداقية عملية السلام، ينبغي للأطراف تنفيذ التزاماتها المتفق عليها في إطار المرحلة الأولى من خارطة الطريق. وينبغي أن يتم ذلك بالتوازي مع استئناف المفاوضات بشأن جميع قضايا الوضع النهائي. ويجب على إسرائيل إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية وبقية أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك النمو الطبيعي. وينبغي لها تفكيك جميع البؤر الاستيطانية المشيدة منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وينبغي السماح بإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس. ويجب على الجانب الفلسطيني مواصلة تنفيذ التزاماته بإنهاء العنف.

والاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء الحالة في القدس الشرقية ويدعو جميع الأطراف إلى الإحجام عن أي إجراءات استفزازية أخرى. والاتحاد الأوروبي لم يعترف مطلقا بضم القدس الشرقية. ولكفالة إحلال سلام حقيقي، يجب إيجاد سبيل من خلال المفاوضات لحل مركز القدس

باعتبارها العاصمة المستقبلية لدولتين. ويجب وقف جميع أشكال المعاملة التمييزية للفلسطينيين في القدس الشرقية.

ما زالت الحالة الإنسانية في غزة مصدر قلق عميق. ويقوّض الانقسام المادي والسياسي بين غزة والضفة الغربية جهود المجتمع الدولي لاستئناف عملية سلام هادفة. وغزة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من دولة فلسطين المستقبلية. وسياسة الإغلاق المستمرة غير مقبولة وتأتي بنتائج عكسية. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى التنفيذ العاجل والكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وإلى فتح المعابر فورا وبصورة مستمرة ودون شروط أمام تدفق المعونات الإنسانية والبضائع والأشخاص. ويدعو الاتحاد الأوروبي مَن يحتجزون الجندي الإسرائيلي المختطف جيلاد شاليط إلى الإفراج عنه دون إبطاء. كما يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية إجراء تحقيقات ملائمة وذات مصداقية، وفقا للمعايير الدولية، بشأن الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي لحقوق الإنساني والقانون الإنساني الدولي من جانب طرفي الصراع.

وتتجاوز المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لدعم عملية السلام بليون يورو سنويا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم هذا الدعم. كما يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة بغية تحفيز الثقة المتبادلة، ويشجع البلدان العربية على أن تكون مستعدة، سياسيا وماليا، لتقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويأمل الاتحاد الأوروبي ويتوقع أن تتحمل جميع أطراف الصراع مسؤولياتها وأن تتحرك صوب السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموافقة المجلس، أعتزم تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠. وأشكركم على تعاونكم.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.